Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 51, No. 3, Supplement 1, 2024

Deanship of Scientific Research

The Consequences of Jordan's Accession to the World Trade Organization on Jordanian Food Security 1995-2022: The Agricultural Sector as a Model

Nada Adnan Abdalla Al Frihat*[1], *Mazen A.S. Alougili*[2]

[1] Department of Political Science, Prince Al Hussein bin Abdullah School of International Studies, The University of Jordan, Amman, Jordan

[2] Department of International Relations and Diplomacy and Regional Studies, Prince Al Hussein bin Abdullah II School of International Studies, The University of Jordan, Amman, Jordan

Received: 4/4/2023
Revised: 28/5/2023
Accepted: 18/7/2023
Published: 30/6/2024

* *Corresponding author:*
m.alougili@ju.edu.jo

Citation: Al Frihat, N. A. A. ., & S. Alougili, M. A. (2024). The Consequences of Jordan's Accession to the World Trade Organization on Jordanian Food Security 1995-2022: The Agricultural Sector as a Model. *Dirasat: Human and Social Sciences*, *51*(3), 319–341. https://doi.org/10.35516/hum.v51i3.4626

© 2024 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

Objectives: This study aims to examine the implications of Jordan's accession to the World Trade Organization (WTO) on the agricultural sector, local production, and the ability of domestic products to access global markets.

Methods: The study employed a descriptive-analytical methodology and statistical methods to answer research questions and test hypotheses. This was achieved by describing the phenomenon and analyzing its dimensions from a theoretical perspective, using economic indicators and available statistical data from various sources, and comparing statistical figures over the study years.

Results: The study revealed that the key aspects of food security related to food availability through local agricultural production were not significantly affected by Jordan's accession to the WTO. This was attributed to the protective measures implemented by the Ministry of Agriculture to safeguard local products from foreign competition. Furthermore, the study showed that Jordan has become an open market for global markets, importing certain food commodities such as wheat, barley, sugar, rice, and vegetable oils, with approximately 98% of its wheat and barley needs, and 100% of its rice and sugar being imported.

Conclusion: Despite Jordan's nearly 22-year membership in the WTO, the country still faces challenges in accessing global markets and adapting to WTO regulations. The study emphasizes the importance of enhancing internal measures to support the local agricultural sector, promoting innovation, skill development, and improving infrastructure to meet the requirements of importing countries.

Keywords: Jordan, World Trade Organization, food security, agricultural sector, globalization, future requirements.

تداعيات انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية على الأمن الغذائي الأردني 1995-2022 القطاع الزراعي إنموذجًا

ندى عدنان عبدالله الفريحات، مازن "أحمد صدقي" العقيلي*

[1] قسم العلوم السياسية، الأمير الحسين بن عبدالله الثاني للدراسات الدولية، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن

[2] قسم العلاقات الدولية والدبلوماسية والدراسات الإقليمية، كلية الأمير الحسين بن عبدالله الثاني للدراسات الدولية، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن

ملخّص

الأهداف: تهدف الدراسة إلى بيان التداعيات التي نجمت عن انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية على القطاع الزراعي والإنتاج المحلي وقدرة المنتج المحلي على النفاذ إلى الأسواق العالمية.

المنهجية: استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاحصائي للإجابة عن أسئلة وإثبات فرضية الدراسة، وذلك من خلال وصف الظاهرة وتحليل أبعادها من الجانب النظري، واستخدام المؤشرات الاقتصادية والبيانات الإحصائية المتوفرة لدى العديد من مصادر البيانات وتحليلها، ومقارنة الأرقام الإحصائية لسنوات الدراسة.

النتائج: بيّنت الدراسة أن أهم محاور الأمن الغذائي والمتعلقة بتوافر الغذاء من خلال الإنتاج المحلي الزراعي لم يتأثر من الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وذلك بسبب الإجراءات الحمائية المتخذة من قبل وزارة الزراعة التي تهدف إلى ضمان حماية المنتج المحلي من المنافسة الأجنبية. كما بيّنت أن الأردن أصبح سوق مفتوح للأسواق العالمية، ومستورد صافي لبعض المواد الغذائية مثل القمح والشعير والسكر والأرز والزيوت النباتية، حيث يستورد حوالي 98% من حاجاته من القمح والشعير، و100% من الأرز والسكر.

الخلاصة: تشير الدراسة إلى أنه بالرغم من مضي ما يقارب من 22 عامًا على انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية، ما زال الأردن يواجه صعوبات في الوصول الى الأسواق العالمية وتحديات في التكيف مع أحكام منظمة التجارة العالمية. كما تشير إلى أهمية تعزيز التدابير الداخلية لدعم القطاع الزراعي المحلي وتعزيز الابتكار وتطوير المهارات وتحسين البنية التحتية بما يحقق شروط الدول المستوردة.

الكلمات الدالة: الأردن، منظمة التجارة الدولية، الأمن الغذائي، القطاع الزراعي، العولمة، المتطلبات المستقبلية.

1. المقدمة:

منذ منتصف عام 1990 م، كثر الحديث عن مفهوم العولمة، وأصبح النقاش الرئيسي لمعظم شعوب العالم وخاصة العلماء والباحثين والمفكرين عن مفهوم العولمة؛ لما لهذا المفهوم من تأثير وارتباط كبير بكافة النواحي السياسية والاقتصادية، والاجتماعية، والعلمية، والإنتاج.

تعدّ العولمة ظاهرة عالمية تحمل في طياتها العديد من المتناقضات فهي من جهة مفهوم متعدد الأوجه لا يقتصر فقط على إنشاء شبكات وتكتلات اقتصادية وتكنولوجية وثقافية، ضمن حدود معينة، وإنما قد تكون أداة لتقسيم العالم وفقا لمبدأ الأقوى. يعدّ مفهوم العولمة تحديا في عصرنا، وقد ارتبط هذه المفهوم بالنتائج الاجتماعية والاقتصادية والبيئية السلبية التي نتجت عن زيادة اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي مما ساهم في إعاقة التنمية المحلية في الدول النامية، وخاصة الدول العربية، من خلال تأثيرها على سيادة الدول. هناك العديد من أشكال تدخل العولمة في سيادة الدول النامية مثل غزو الدول من قبل الشركات الكبرى متعددة الجنسيات ورأس المال العالمي الناجمة عن اتباع سياسات الخصخصة الاقتصادية، مما أدى إلى تغيير نظام القيم السياسية والاجتماعية. على نحو عام، لقد جاءت عولمة العالم العربي من الخارج، من خلال ضغوط متزايدة ومتعددة الاشكال والأهداف، عملت الى حد كبير من تقليص هامش الاستقلالية وأضعفت المبادرة العربية الإقليمية، وعملت على تصدع وتفاقم أزمة النظم السياسية العربية (غليون،2005).

يعاني الأردن كغيره من الدول العربية من تبعية غذائية ومن مستويات متفاوتة من انعدام الامن الغذائي وسوء التغذية، وبشكل خاص مع الدخول السريع لعصر العولمة وما رافقه من التزامات دولية حول إزالة كافة العوائق الفنية وغير الفنية أمام تجارة السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال، دون استعداد كافي من قبل الحكومات لما قد يترتب على هذا الدخول السريع من تبعات على الأمن الوطني والغذائي الأردني، والنواحي الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية. فقد انضم الأردن رسميًا لمنظمة التجارة العالمية بتاريخ 11 نيسان 2000، وانتهت مفاوضات الأردن للانضمام الى المنظمة بالتوقيع على برتوكول الانضمام الذي أصبح بدوره جزء من القانون رقم (4) لسنة 2000 " قانون تصديق انضمام المملكة الأردنية الهاشمية إلى منظمة التجارة العالمية"؛ وعليهتبّنى الأردن برنامج التصحيح الاقتصادي الذي تضمن التزامات بتحرير قطاعي الخدمات والسلع وما ترتب عليه من تعديلات على التشريعات ذات العلاقة بالتجارة الخدمية والسلعية التي هدفت إلى تحرير الاقتصاد وتسهيل عمليات الاستثمار وقد جاءت معظم هذه الاصلاحات منسجمةً مع قواعد واتفاقيات منظمة التجارة العالمية. ومن جهة أخرى، ترتب على الأردن التزامات خاصة تمثلت بالالتزام بسقوف محددة لبرامج الدعم المحلي للقطاع الزراعي وللتعرفة الجمركية المطبقة على السلع المستوردة من الدول الاعضاء بهدف تسهيل انسياب السلع إلى السوق الأردني بدون عوائق او تمييز من الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

2. مشكلة الدراسة وتساؤلاتها البحثية:-

تتمثل مشكلة هذه الدراسة في التحقق من تداعيات انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية على الامن الغذائي الأردني، فعلى الرغم من مضي ما يقارب من 22 عامًا على انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية وإجرائه للعديد من التغييرات على التشريعات القانونية لنظامه التجاري وبما يتوافق مع شروط ومتطلبات انضمامه لمنظمة التجارة العالمية (WTO) بهدف الوصول بسهولة دون أي عوائق الى الاسواق العالمية؛ إلا أن الأردن مازال يواجه صعوبات في الوصول الى الاسواق العالمية وتحديات في التكيف مع أحكام منظمة التجارة العالمية،وتكمن مشكلة الدراسة بالإجابة على التساؤلات الرئيسية التالية:

1. ما هي التداعيات التي ترتبت على قطاع الزراعة الأردني نتيجة الانضمام لمنظمة التجارة العالمية؟
2. ماهي الاثار السلبية التي ترتبت على الإنتاج المحلي نتيجة الانضمام لمنظمة التجارة العالمية؟
3. ما هي التحديات التي ترتبت على القطاع الزراعي الأردني نتيجة الانضمام لمنظمة التجارة العالمية؟

3. أهمية الدراسة:

يكتسب موضوع التجارة اهمية كبيرة نتيجة لتأثيره المباشر في حياة الناس في جميع القطاعات كمنتجين للسلع والخدمات أو كمستهلكين لهذه السلع والخدمات، واهم مبادئ منظمة التجارة العالمية هو تحرير التجارة التي تهدف الى تسهيل النفاذ الى الاسواق وان المنافسة تزيد من الكفاءة، وترفع فعالية ومعدلات الأداء، وتزيد من الجودة، وتضمن تقديم سلع وخدمات بأسعار مقبولة ولهذه الغاية قام الأردن نتيجة انضمامه الى المنظمة بالعديد من الاصلاحات الاقتصادية الذي تضمن السماح باستيراد وتصدير كل السلع بدون قيود على أي سلعة وبدون دعم مالي للمنتجين أو المصدرين بالإضافة الى عدم اجراء اي فحوصات للسلع أو معاينتها في المعابر الحدودية باستثناء الاجراءات الضرورية لحماية الامن والصحة والسلامة العامة أو لأغراض الحفاظ على البيئة. في المقابل، تحتفظ الدول بحقها بفرض رسم جمركي معين بدل خدمات وذلك لتحصيل الايرادات للخزينة كما تمارس الحكومات واجبها في مراقبة السلع المستوردة ومنع ما يضر بالأمن الوطني او بالسلامة أو الصحة العامة او بالموارد الطبيعية أو البيئة. ومن هنا تأتي اهمية الدراسة في التحقق من تداعيات انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية على القطاع الزراعي والإنتاج المحلي.

4. أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الى تحقيق الاهداف التالية

1. دراسة التداعيات التي نجمت عن انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية على القطاع الزراعي والانتاج المحلي
2. بيان فيما إذا كان لهذا الانضمام تداعيات على القطاع الزرعي والانتاج المحلي من حيث زيادة الصادرات الزراعية وزيادة قدرة المنتج المحلي على النفاذ الى الاسواق العربية والعالمية.

5. فرضيات الدراسة:

هناك علاقة طردية بين انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية وتعزيز الأمن الغذائي الأردني متمثلًا بالإنتاج المحلي وتيسير نفاذ المنتجات الزراعية الى الأسواق العالمية، أي ان الامن الغذائي الأردني متمثلا بالإنتاج المحلي الزراعي وتيسير نفاذ المنتجات الزراعية الأردنية الى الأسواق العالمية قد تعزز نتيجة الانضمام لمنظمة التجارة العالمية

6. منهج الدراسة:

استنادا الى طبيعة موضوع الدراسة ومشكلته البحثية، التي تسعى الدراسة الى الإجابة على تساؤلاتها والأهداف والفروض التي سيتم اختبارها، فإن البحث سيعتمد على مبدأ التكامل المنهجي من خلال استخدام المناهج التالية:

7. المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف الظاهرة وتحليل ابعادها من الجانب النظري من الدراسة واستخدام المؤشرات الاقتصادية المتوفرة لدى العديد من مصادر البيانات مثل قاعدة بيانات البنك الدولي، ودائرة الإحصاءات العامة الأردنية ووزارة الزراعة الأردنية وغيرها.

8. المنهج الاحصائي: من خلال استخدام البيانات الاحصائية، وتحليلها، ومقارنة الأرقام الإحصائية لسنوات الدراسة مثل الميزان التجاري من خلال دراسة قيم الصادرات الوطنية الكلية وقيم المستوردات والناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة وغيرها.

9. الدراسات السابقة: هناك العديد من الدراسات التي تناولت الموضوع على نحو مباشر او غير مباشر منها:

1. دراسة " زهير"، (2018) بعنوان " سيادة الدول في ظل المنظمة العالمية للتجارة": **تهدف الدراسة** الى تحليل أثر منظمة التجارة العالمية في سيادة الدول والتأكيد على أهمية حفظ سيادة الدول والحفاظ عليها في ظل التغيرات الاقتصادية والتجارية العالمية، وبيان أثر منظمة التجارة العالمية في هذه السيادة وأهمية تحديد الحدود الواضحة لتأثيرها عليه. فقد أشارت الدراسة الى أن منظمة التجارة العالمية تهدف في المقام الأول الى خدمة مصالح الدول تحت شعار حرية التبادل التجاري التي كفلتها من خلال الاتفاقيات والمبادئ العامة التي تضمنتها اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية، وبسبب الأهمية التي اكتسبتها منظمة التجارة العالمية فقد سارعت مختلف دول العالم إلى الانضمام لها مع العلم بأن الالتزامات واشتراطات الانضمام لها تؤثر في السيادة الوطنية التي تظل أساسا قانونيا جوهريا في القانون الدولي ولكنها لا تعطي الأولوية في اهتمامات القانون الدولي التجاري. ويرى الباحث أن منظمة التجارة العالمية تجبر الدول التي ترغب بالانضمام اليها الى التنازل عن حصانتها السياسية بحيث يجري التعامل معها كأي متعامل اقتصادي عادي لا يملك أي امتيازات إلا ما يحصل عليه من خلال المفاوضات الامر الذي يطرح على البلدان النامية عدة تحديات أهمها ان لا تنتظر اي مكاسب من عمالقة هذا النظام والحل هو التعايش مع هذا النظام الجديد والعمل على تقليل الخسائر ومحاولة الإفادة من الفرص التي تتيحها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية. **وقد جرى استخدام المنهج التحليلي** لتوضيح آثار الانضمام إلى عالم المنظمات التجارية وأثره في الأعضاء والمنهج الوصفي في هذه الدراسة، حيث جرى جمع البيانات والمعلومات من المصادر المتعلقة بالموضوع وتحليلها ودراستها. **وبشكل عام، إن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث** هي أن منظمة التجارة العالمية لها تأثير كبير على سيادة الدول، حيث تفرض عليها العديد من القيود والتزامات التجارية التي من شأنها أن تؤثر في قدرتها على اتخاذ القرارات الوطنية المستقلة وتنفيذها.

2. دراسة حامد واخرون (2018) بعنوان " أثر منظمة التجارة العالمية في سيادة الدولة ": هدفت الدراسة إلى

3. آثار انضمام الدول النامية الى منظمة التجارة العالمية في سيادتها واقتصادها وتطرقت الدراسة الى نشأة منظمة التجارة العالمية وإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد يقوم على ثلاث هيئات/منظمات عالمية وهذه المنظمات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية وتطرقت للحديث عن واقع التجارة الدولية في ظل منظمة التجارة العالمية وأثر منظمة التجارة العالمية في السيادة الوطنية. وقد جرى استخدام المنهج التاريخي في التعامل مع ظهور منظمة التجارة العالمية، والمنهج الوصفي في التعامل مع واقع التجارة الدولية في ظل منظمة التجارة العالمية، المنهج التحليلي في دراسة تأثير منظمة التجارة العالمية على السيادة الوطنية. وبشكل عام، إن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن الدول النامية قد سعت إلى توفير المناخ الملائم للاستثمار، وإلى منح الدول المتقدمة ومواطنها معظم الحقوق والإعفاءات التي لا تمنح للمواطن مما يؤدي إلى إضعاف المنتجات الوطنية. وعليه فإن الدول النامية وجدت نفسها مندمجة قسرًا في النظام الاقتصادي العالمي في ظل منافسة غير متكافئة، وتفاقمت أوضاعها الاقتصادية الصعبة عما كانت عليه، مما أدى إلى تقليص سيادتها تسعى إلى تبادل القروض والمساعدات من أجل السيادة الوطنية. كما أن الدراسة خلصت الى ان منظمة التجارة العالمية تسلب الدول حقها في حماية مواطنها وعمالها وبيئتها حيث تحظر اتفاقيات منظمة التجارة العالمية

على الدول الأعضاء فرض أية إجراءات حمائية على منتجاتها سواء كانت قيود جمركية أو غيرها لغرض تحرير التجارة، وبما أن من ضمن هذه القيود والإجراءات ما من شأنه حماية المنتجات الوطنية وبالتالي المنتج والعامِل الوطني من منافسة المنتجات الأجنبية الواردة، كذلك من ضمن هذه القيود ما يضمن السلامة البيئية للدولة.

4. دراسة **أبو عيدة، (2014) بعنوان " منظمة التجارة العالمية وتحرير تجارة الخدمات: التطورات والإنعكاسات على الدول النامية"** دراسة أبو عيدة، (2014) بعنوان " منظمة التجارة العالمية وتحرير تجارة الخدمات: التطورات والانعكاسات على الدول النامية" هدفت الدراسة الى إبراز أهم الالتزامات التي يجب على الدول النامية تنفيذها من أجل تحرير قطاع الخدمات فيها، وتقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحتملة من جراء هذا التحرير، بالإضافة الى تحليل تطورات منظمة التجارة العالمية في تحرير تجارة الخدمات وقد جرى استخدام المنهج التحليلي الوصفي لدراسة هذا الموضوع، حيث جرى جمع البيانات من مختلف المصادر الثانوية وتحليلها بطريقة نظرية. وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي أن تحرير تجارة الخدمات أدى إلى زيادة التفاوت الاقتصادي بين الدول النامية والمتقدمة وان هذا التحرير يتضمن مخاطر متنامية على منتجي ومستهلكي هذه الخدمات في الدول النامية، وخاصة في قطاع الخدمات المالية والمصرفية، والاتصالات، والنقل، والشحن، والتأمين، والخدمات التعليمية والصحية، وذلك لصغر حصة الدول النامية من التجارة العالمية في مجال هذه الخدمات، وفقدانها للميزات التكنولوجية التي تتمتع بها الشركات العالمية. والى ضرورة تبني برامج إصلاح اقتصادية وإدارية وتنظيمية ترفع من قدرة أداء قطاع الخدمات في الدول النامية وجعله أكثر قوة في مواجهة التحديات العالمية القادمة وأنه على الدول النامية مواجهة تحديات العولمة والانفتاح الاقتصادي لقطاع الخدمات فيها من خلال إقامة التكتلات الإقليمية وإنشاء الاتحادات الجمركية فيما بينها والدخول في اتفاقيات ثنائية بالإضافة الى تأهيل وتدريب الكادر البشري القادر على صياغة موقف الدول النامية خلال المحادثات التجارية المتعددة الأطراف والنابع من الموقف الذاتي لهذه الدول ومن خلال دراسة تجارب الدول الأخرى التي سبقتها في تحرير قطاعات الخدمات فيها، مثل التجارب التي خاضتها دول شرق أسيا.

5. كما أشار **الباحث بكراوي (2005) في دراسته بعنوان " الآثار المترتبة في انضمام الدول النامية لمنظمة التجارة العالمية: دراسة حالة عن السودان والصين"**: هدفت الدراسة الى تقييم نتائج وانعكاسات منظمة التجارة العالمية لانضمام الدول النامية بصورة عامة،وبشكل خاص النتائج المتوقعة لانضمام الصين بعدّها من دول الاقتصاد المخطط والثاني لانضمام السودان بعدّها من دول اقتصاد السوق، وقد جرى استخدام المنهج التحليل الاستنباطي والتاريخي والاستقرائي. وقد خلصت الدراسة الى ان الدخول في عضوية منظمة التجارة العالمية يكسب البلدان المنضمة فرصة التواجد داخل المنتدى الاقتصادي كما تكون طرف في النقاشات والحوارات الجارية التي تؤثر في المستقبل الاقتصادي العالمي لذلك الانضمام لهذه الاتفاقية لم يعد يتقرر بنتيجة مؤشرات الأرباح والخسائر الناجمة عن هذا الانضمام، وإنما يحسم بعدم إمكانية العيش خارج هذا الإطار.

6. دراسة **Erokhin وآخرون (2014) بعنوان " Trade liberalization and state support of agriculture: effects for developing countries"**: هدفت الدراسة الى تقديم تحليل شامل للسياسات المتنوعة التي تستخدمها الدول المتقدمة والنامية لتقديم الدعم للقطاع الزراعي، ولتقييم آثارها على تجارة السلع الزراعية. وقد جرى استخدام نموذج EPACIS (وهو نموذج يستخدم لتحليل تأثيرات التحرر التجاري على توزيع المنتجات الزراعية وسياسات التجارة في البلدان النامية. يهدف النموذج إلى تقدير التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للتجارة الحرة على الدول النامية وقطاع الزراعة. يجري تكييف النموذج لتحليل تأثير دعم الدولة لإنتاج وتجارة المنتجات الزراعية في البلدان النامية. يستند النموذج إلى مجموعة من المعطيات والمتغيرات المتعلقة بالإنتاج الزراعي، والتجارة، والأسواق المحلية والعالمية. يستخدم النموذج تقنيات النمذجة الاقتصادية لتحليل تأثيرات سياسات التجارة المختلفة، مثل تخفيض الرسوم الجمركية أو زيادة الدعم الحكومي، على مختلف الفاعلين في قطاع الزراعة.) من خلال تطبيق النموذج وإجراء حسابات المحاكاة، يمكن تقدير التأثيرات المحتملة للتحرر التجاري على المنتجين والمستهلكين والأسواق المحلية والعالمية في البلدان النامية. يساعد النموذج على فهم القضايا الاقتصادية واتخاذ القرارات المناسبة لتعزيز التنمية المستدامة في قطاع الزراعة. لدراسة تأثير تحرير التجارة على السياسات التجارية وتوزيع السلع الزراعية في الدول النامية. حيث جرى تكييف النموذج لتقييم تأثير المساعدة الحكومية على إنتاج وتجارة السلع الزراعية في الاقتصادات الناشئة التي أصبحت مؤخرًا أعضاء في منظمة التجارة العالمية. **تركز الدراسة** على نحو خاص على حالة روسيا. من خلال استخدام حسابات المحاكاة، من الممكن وضع استراتيجيات للنهوض بالأسواق الزراعية تأخذ في الاعتبار قابليتها للتأثرفي بقواعد التجارة الخارجية والدعم المحلي. عدم قدرة الدول النامية على الإفادة الكاملة من التجارة الدولية في المنتجات الزراعية تعوقه الحواجز التجارية والدعم الحكومي الواسع من قبل الدول المتقدمة، وأن الدعم المحلي الأقل له آثار سلبية أكبر على المنتجين والمستهلكين في الدول النامية من تحرير الواردات . بالإضافة الى أن الرسوم الجمركية المرتفعة على الواردات غير فعالة في حماية الإنتاج الزراعي المحلي، لا سيما في الدول النامية التي تنتقل إلى اقتصادات السوق. التعريفات تقيد التوسع في الصادرات، وتثقل كاهل المستهلكين المحليين، ولا تفيد المنتجين المحليين حيث تظهر نتائج التحليل انه عند رفع التعريفات الجمركية على الواردات فإن الطلب المحلي على الغذاء ينخفض ويتم تحويل أنماط الاستهلاك إلى المنتجات الزراعية والغذائية الأرخص ثمنًا ذات قيمة الطاقة المنخفضة. وبهذه الطريقة، فإن تعريفة الاستيراد الأعلى تفرض فقط على المستهلكين المحليين. على الرغم من ان

الدولة قد تستفيد بطريقة مالية، لكن هذه الميزة لا تتوافق مع الاستراتيجية طويلة المدى للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويشير التحليل الى أنه بعد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، أصبحت الحمائية الزراعية القوية غير منطقية بالنسبة للدول النامية نتيجة للالتزامات التي فرضتها منظمة التجارة العالمية على الدول، قد يجري تخفيض معدلات التعريفة المقيدة على نحو كبير. ويمكن للدول النامية أن تحقق التنمية الزراعية المستدامة من خلال تنفيذ تدابير مثل تشجيع استبدال الواردات، وضمان السلامة البيئية في إنتاج الغذاء، وتشجيع الصادرات الزراعية والغذائية.

دراسة Hoekmanو Olarreaga (2002). بعنوان " خفض الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية مقابل تقديم الدعم المحلي: ما هو الأكثر أهمية للبلدان النامية؟ Reducing agricultural tariffs versus domestic support: What's more important for developing countries?: هدفت الدراسة إلى تحليل ومقارنة تأثير خفض الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية وتقديم الدعم المحلي في البلدان النامية وقد جرى استخدام نموذج اقتصادي لتحليل الأثر والتفاعلات بين خفض الرسوم الجمركية وتقديم الدعم المحلي في البلدان النامية. جرى جمع البيانات وتحليلها باستخدام أدوات اقتصادية ونماذج احصائية. وقد أظهرت الدراسة أن خفض الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية يعد أكثر أهمية بالنسبة للبلدان النامية من تقديم الدعم المحلي. فبالنسبة للدول النامية، تعد الرسوم الجمركية أداة مهمة أكثر بكثير من الدعم المحلي من حيث تأثيرها على الأسعار العالمية. حيث ان تأثير الرفاهية الإيجابي لخفض التعريفات الجمركية على المنتجات التي تتأثر أيضًا بالدعم الزراعي هو مضاعف لما يمكن تحقيقه من خفض النسبة المئوية المكافئة في الدعم المحلي فقط. وقد وجدت الدراسة أن تخفيضات التعريفة الجمركية تولد مكاسب رفاهية تعد مضاعفًا لما يمكن الحصول عليه من التخفيضات في سياسات الدعم. حيث يمكن أن تحمي الرسوم الجمركية المزارعين من الزيادات الحادة في الواردات في الفترات التي تنخفض فيها الأسعار العالمية على نحو كبير في حين ان خفض الرسوم الجمركية يمكن أن يحقق تحسينات في قطاع الزراعة في البلدان النامية من خلال زيادة الوصول إلى الأسواق الدولية وتعزيز التنافسية. وعلى الجانب الآخر، أوضحت الدراسة أن تقديم الدعم المحلي قد يسبب تشوهات في الأسواق المحلية ويؤثر سلبًا في الكفاءة الاقتصادية

المبحث الثاني: العولمة: التعريف والخلفية والأدوات وتداعياتها على الدول النامية

أولًا: التعريف والخلفية

بحلول أوائل 1980، وهي الفترة التي شهدت ظهور اقتصاد عالمي وثورة اتصالات، ظهر مفهوم العولمة الذي جاء كما يراه بعض المفكرين للترويج ظاهريا لمفهوم اقتصاد السوق الحر، في حين يراها آخرون بأنها جاءت لفرض سيطرة دول المركز على دول الأطراف. فهي تعدّ مفهوما جديدا نسبيا متعدد الأوجه، تتداخل مع جميع جوانب الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية. ولا يوجد اتفاق حول تعريف هذا المفهوم لأنه يختلف من شخص لآخر حسب نظرتهم للعالم.

ينظر البعض للعولمة بأنها مصطلح ظهر بعد انهيار النظم الاشتراكية في أوربا الشرقية والإتحاد السوفياتي للترويج ظاهريا لظاهرة اقتصاد السوق الحر بهدف تشريع القطب الواحد، كما يُنظر للعولمة على أنها شكل من أشكال الاستعمار وأنها عبارة عن تكتل اقتصادي للقوى العظمى تهدف بالمقام الاول الى السيطرة على موارد العالم الاولية وثرواته وأسواقه فهي محاولة من دول المركز للهيمنة على الدول الأطراف التي لم تنجح التي تعثرت في بناء الدول الوطنية (حنفي والعظم، 2000).

بينما في العلاقات الدولية، كان أول استخدام لمصطلح العولمة من قبل الاقتصاديين لوصف ما يسمى بظهور اقتصاد عالمي. ويشير مصطلح العولمة إلى زيادة الاعتماد المتبادل الذي امتد إلى الاقتصاد والتكنولوجيا والثقافة والطريقة التي ترتبط بها الدول والمؤسسات ببعضها البعض. في أوائل القرن الحادي والعشرين، جرى توسيع مصطلح العولمة ليشمل التأثير الذي أحدثه هذا المصطلح على الطريقة التي يجري بها تقاسم السلطة في العالم، بالإضافة إلى التغيير الذي تفقد أقوى الدول فيه القدرة على التأثير في المخرجات الاقتصادية الدولية.

يقول أولريش بيك((Ulrich Beckعالم الاجتماع، إن "العولمة يمكن فهمها على أنها اسم للعمليات الجماعية التي يجري من خلالها تقويض الدول الوطنية ذات السيادة من قبل جهات فاعلة عبر وطنية ذات آفاق مختلفة للسلطة والتوجهات والهويات والشبكات (Haynes, Hough, Malik & Pettiford,2013)، وإن هناك العديد من السمات المميزة للعولمة مثل التوسع الجغرافي، وزيادة التجارة الدولية، فضلا عن الشبكات العالمية للأسواق المالية وزيادة قوة الشركات عبر الوطنية، وسرعة تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمطالب العالمية لحقوق الإنسان والديمقراطية، وظهور ما بعد الوطنية (حيث الجهات الفاعلة عبر الوطنية مثل الشركات والمنظمات غير الحكومية) وانتشار الفقر وتغير المناخ وتدمير البيئة. لقد أدت جميع هذه السمات إلى تراجع أهمية الحدود الإقليمية.

للعولمة أربع ركائز أساسية هي التكنولوجية، والسياسية، والاقتصادية، والثقافية. قد تكون العولمة، سواء كانت اقتصادية أو تكنولوجية أو ثقافية، ضمن حدود معينة، أداة لتقسيم العالم وفقا لمبدأ الأقوى. ترتبط العولمة بالنظام الرأسمالي وتؤدي إلى الهيمنة الاقتصادية والسياسية والثقافية للبلدان المتقدمة على البلدان النامية.

في هذا الصدد، هناك ثلاثة مواقف رئيسية تفسر نظرية العولمة كما يلي (Parjanadze, 2009)

• الموقف الأول Hyperglobalist الذي يتبناه الليبراليون: يركز أصحاب هذا الموقف على أن مصطلح العولمة يعني الحقيقي والجديد ويزعمون أن العولمة عامل مهم للتقدم البشري وينظرون إلى العولمة من حيث السوق المفتوحة.

• الموقف الثاني متشكك: حيث يعدّ الماركسيون والواقعيون متشككين، لكن من الضروري التمييز بين موقف الماركسيين والواقعيين من العولمة. على نحو عام يتبنى أصحاب هذا الموقف الرأي بان العولمة تعني أنه لا يوجد شيء جديد ولا يوجد شيء حقيقي وإنما هي أسطورة تدعي أن هناك اقتصادا دوليا، ويرى المتشككون أن عملية التكامل الاقتصادي العالمي خلال التسعينات أقل مما كانت عليه في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى. وهم يعتقدون أن العولمة تعدّ شكلا من أشكال الإمبريالية التي يقودها الغرب، مثل الولايات المتحدة، فهي تهدف إلى خلق علاقة تبعية للبلدان الطرفية تجاه الدول المركزية، بدلا من الدفع نحو تنمية البلدان النامية إلى دول متقدمة. فمن المنظور الماركسي، فإن علاقة تبعية البلدان الطرفية للبلدان المركزية تؤدي إلى انتشار الفقر وعدم المساواة وظهور أشكال جديدة من تقسيم العمل، مما سيؤدي إلى خلق صراع طبقي عالمي. كما أنهم يرون أنه طالما استمرت الإمبريالية، سيزداد الفقر وعدم المساواة. من ناحية أخرى، يدعي الواقعيون أنه لا يوجد قبول عام لتعريف معين للعولمة، بالإضافة إلى أنهم يرون أنه مصطلح وصفي ويفتقر إلى المحتوى النظري وأن الفوضى هي الشخصية الرئيسية في العلاقات الدولية، وأي شيء يشكك في الفصل بين السياسة المحلية والدولية يهدد جوهر هذا المفهوم الواقعي الرئيسي، في حين أن العولمة تفترض أن زيادة المعاملات بين المجتمعات ستؤدي إلى زوال السيادة وإزالة الحدود بين الدولة والنظام الدولي. كما يرى الواقعيون أن الساحة الدولية تهيمن عليها الفوضى، حيث تسعى كل دولة لتحقيق مصالحها الخاصة، بسبب ذلك يعتقدون أن الربط بين العولمة والفقر وعدم المساواة غير صحيح. من وجهة نظرهم، العولمة ليست مسؤولة عن نجاح أو فشل الدول في هذه الحالات. وهذا يعني أن العولمة ليست مسؤولة عن تخلف البلدان النامية عن الركب.

• الموقف الثالث للعولمة هو المنظور التحويلي الذي يسعى إلى تحديد العولمة في إطار تاريخي وهذا أصبح التفسير السائد للعولمة. ويجادل بأن العولمة عملية متعددة الأوجه لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب، بل تشمل أيضا الجوانب الثقافية والسياسية. وهذا يعني أن الدول القومية تبقى الجهات الفاعلة الرئيسية في السياسة العالمية، فالعولمة مفهوم يعزز قيما محددة وتجعل حركة الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة عبر الحدود (العابرة للحدود) الوطنية أسهل، وتؤدي إلى جعل الخط الفاصل بين السياسات الخارجية والداخلية غير واضح.

ثانيًا: أدوات العولمة:

من أهم أدوات العولمة الشركات متعددة الجنسيات ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمنظمات الدولية، والهيئات غير الحكومية.

1. الشركات متعددة الجنسيات: تعرف بانها شركة تمتلك وتدير وحدات اقتصادية في دولتين او اكثر، وتتطلب ان يكون هناك استثمار أجنبي تقوم به شركة ما وامتلاك لوحدات اقتصادية في عدة دول، يعني امتداد السيطرة الإدارية عبر الحدود القومية. تعدّ الشركات متعددة الجنسيات من أهم ركائز الاقتصاد العالمي حيث تتم من خلالها عولمة الإنتاج والعمليات المالية من نقل لرؤوس الأموال الى العمليات التجارية، برزت أهميتها في العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كان تأثيرها أساسي في العلاقات المالية والاقتصادية هدفت الى احتواء اقتصاد جميع الدول من خلال دورها الرئيس في تحقيق العولمة الاقتصادية. مبدأ عمل هذه الشركات" دعه يعمل دعه يمر "وهذا المبدأ جعل العديد من الشركات الأوروبية تنقل أغلب أنشطتها المالية والتجارية والإنتاجية الى المستعمرات.تتميز الشركات متعددة الجنسيات بأنها احتكارية تكون لها الملكية والإدارة والإنتاج ونشاطات المبيعات في الدول المضيفة وهي تتألف من مركز رئيسي في دولة ما مع مجموعة من الفروع في دول عديدة، تسعى الى تأمين أقل كلفة لإنتاج البضائع وأكفأ المواقع لمرافق الإنتاج من أجل الأسواق العالمية الحصول على تنازلات ضرائبية من الحكومات المضيفة لهذه الشركات تساعدها في ذلك ثورة الاتصالات، والمعلوماتية، وسرعة المواصلات

2. صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ومنظمة التجارة العالمية: بعد الحرب العالَمِيّة الثانية، في الأوّل من شهر تموز/يوليو من عام 1944 م، دعت الحكومة الأمريكية ٤٤ دولة لحضور مؤتمر في مدينة بريتون الواقعة في ولاية نيوهامشير الأمريكيّة سمي بمؤتمر أو اتفاقية بريتون وودز للاتفاق على نظام نقدي مصرفي تجاري دولي جديد، يهدف الى تأمين الاستقرار والنمو الاقتصادي العالمي ويشجع على التعاون النقدي الدولي وتوسيع التجارة الدولية وإعانة وتسهيل استثمار رأس المال في الدول وما يلي نبذه حول هذه المؤسسات:

• البنك الدولي (المؤسسة الاقتصادية العالمية) وصندوق النقد الدولي وجهان لعملة واحدة، تأسس البنك الدولي عام 1946 وصندوق النقد الدولي عام 1944 وهما أهم منظمتين اقتصاديتين تشكلان العولمة الاقتصادية وتهدفان إلى تسهيل عمل قوى السوق بحرية وتحقيق التكامل الاقتصادي. ولأن قرارات صندوق النقد الدولي ملزمة للحكومات التي تتعامل معه فقدموّل الصندوق البلدان بقروض قصيرة الأجل للمساعدة في معالجة اختلال المدفوعات (خاصة الدول النامية) وتنظيم سعر الصرف والسيولة الدولية، وقد أخذ البنك على عاتقه المساعدة في تمويل البلدان بقروض طويلة الأجل، لتشجيع الدول النامية للإفادة من إمكاناتها ومواردها. على نحو عام، هناك تنسيق عميق بين صندوق النقد الدولي والبنك

الدولي(عبدالحميد، 2003).

• منظمة التجارة العالمية: إن إنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO) في العام 1995، شكل تكاملا لأركان النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي بقي ناقصًا الى أن جرى إعلان تأسيس منظمة التجارة العالمية. من جهة أخرى، إن تزايد عدد أعضائها بعد إنشائها – خلال الست وعشرين السنة الماضية – يعكس مدى التداخل في العلاقات الاقتصادية الكلية بين الدول، وما تبعها من انعكاس إيجابي و/او سلبي لأثار السياسات الاقتصادية على دول العالم وأقاليمها. فلم تعد السياسات الاقتصادية لدولة أو إقليم ما مستقلة تمامًا عن السياسات الاقتصادية في الدول أو الأقاليم الأخرى. وعليه، فإن الدول التي استطاعت الحد من الآثار السلبية لهذا التشابك في العلاقات الاقتصادية وتحقيق الآثار الإيجابية فهي قادرة على إيجاد بيئة مواتية للإنتاج والتسويق بكفاءة عالية وقادرة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية، فالدول الصناعية لديها المعطيات الكافية للتعامل مع هذه المتطلبات والشروط على مستوى الاقتصاد الكلي وذلك في ظل أنظمة وقواعد منظمة التجارة العالمية (عبد الحميد، 2003).

ثالثًا: تداعيات العولمة على البلدان النامية وسياساتها التنموية

أساس العولمة هو إزالة الحواجز التجارية أمام السلع والخدمات، وفتح الأسواق المحلية للبلدان النامية أمام سلع وخدمات الدول المتقدمة. تجعل العولمة المنتجين في الدول النامية غير قادرين على منافسة نظرائهم في الدول المتقدمة بسبب التطور الهائل الذي تشهده هذه الدول في مجال التكنولوجيا والاتصالات. وستؤدي هذه المنافسة غير المتكافئة إلى إضعاف قدرة الدول النامية على تنظيم اقتصاداها، وهيمنة الأسواق الخارجية على أسواقها المحلية. وأحد المبادئ الأساسية لمنظمة التجارة العالمية هو التزام الدول بالتخلي عن مبدأ الدولة الأكثر ملاءمة، ومنح الأجانب ومعاملتهم نفس المعاملة الممنوحة للمواطنين، وتحويل القيود غير الجمركية إلى قيود جمركية مع تقليل الأخيرة وإلغاء دعم الإنتاج المحلي. كل هذا سيزيد من المنافسة الدولية في ظل الظروف الاقتصادية غير المتكافئة.

بسبب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، فإن الأسواق والمؤسسات المالية في البلدان النامية قد تضرر كثيرًا بشدة مما زاد من العبء المالي عليها وزاد من مخاطر عدم الاستقرار الاقتصادي المحلي، ونتيجة لزيادة الديون وندرة الموارد المالية المتاحة والتقلبات الكبيرة في أسعار الطاقة، ستظل الدول النامية الفقيرة، بما فيها البلدان العربية، أكثر عرضة للسياسات الاقتصادية في الدول المتقدمة. وسيؤثر ذلك في قدرة الدول النامية على تنفيذ سياسة اقتصادية وإنمائية مستقلة. ونتيجة لذلك، لا يمكنها تحقيق التنمية المستدامة، التي تتجلى أهم سماتها في القضاء على الفقر والبطالة والجوع وسوء إدارة الموارد. وفي هذا الإطار، تنظر الدول النامية، وخاصة العربية منها، إلى مفهوم العولمة كمفهوم ينطوي على سياسات الاستغلال والهيمنة الأجنبية (مدحت،2007).

رابعًا: آثار العولمة على الدول العربية

أدت السياسات التي فرضها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على الدول العربية إلى مشاكل اقتصادية واجتماعية جديدة، تمثلت في إضعاف قوة الدولة وهيبتها وهيمنتها، وزيادة معدلات البطالة وتوسيع قاعدة الفقر، وتفاقم المشاكل الاجتماعية وتدهور التوازنات الاقتصادية. تعدّ النتائج التالية من أهم آثار العولمة على الدول العربية على نحو خاص والدول النامية على نحو عام:

- زيادة الهيمنة الأمريكية والغربية على القرارات العربية.
- تدهور أوضاع حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية وانتشار الأنظمة الاستبدادية في الدول العربية.
- عدم استقرار النظام الإقليمي العربي.
- الاغتراب الثقافي بين المجتمعات في البلدان النامية والدول العربية.
- أجبرت الدول المتقدمة من خلال أدوات العولمة الدول العربية على تنفيذ برامج (التكيف الهيكلي) التي تهدف إلى الهيمنة عليها، مثل تبني سياسات الخصخصة من خلال الشروط التي وضعها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وحرية الأسواق الداخلية وانتشار وتعميق ثقافة السوق من خلال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.
- الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية التي تهدف إلى التجارة الحرة بين الأطراف غير المتكافئة، بين الدول المتقدمة والدول العربية، سيزيد من الفقر والبطالة والتخلف والتبعية على المدى الطويل ولن يساعد الدول العربية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030.
- انتشار انعدام الأمن الغذائي وتدهور النظم الصحية والتعليمية واستمرار زيادة عبء الدين الخارجي.
- بيع مؤسسات القطاع العام في إطار الخصخصة.

خامسًا: تداعيات ظاهرة العولمة على الأردن (واقع القطاع الاقتصادي منذ 1996-2022)

يواجه الأردن العديد من التحديات الطبيعية مثل ندرة الموارد الطبيعية والأراضي والمياه بالإضافة إلى التغير المناخي الشديد الذي يقلص إمكانات الموارد المتاحة لإنتاج غذاء كاف للنمو السكاني غير المسبوق. وفقا لتصنيف البنك الدولي يعد الأردن دولة ذات دخل متوسط مرتفع حيث تصنف مجموعة البنك الدولي بلدان العالم إلى أربع فئات على أساس مقدار نصيب الفرد من الدخل (باللغة الإنجليزية)- مرتفع، ومتوسط مرتفع، ومتوسط

منخفض، ومنخفض. في أول يوليو تموز من كل عام، يجري تحديث التصنيفات بناء على البيانات الجديدة لدخل الفرد في كل بلد، والتغيرات التي طرأت على الحدود الفارقة بين هذه الفئات التي يجري تعديلها وفقا معدلّات التضخم.. ويبلغ عدد سكانه 11,318,105 مليون نسمة وفقًا لإحصاءات مديرية الاحصاءات العامة (تاريخ الدخول 2023/1/24) ويقدر الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 4000 دولار أمريكي للفرد في عام 2018. حيث يعدّ الأردن في المقام الأول اقتصاد خدمات وذلك بسبب الاعتماد الكبير على القطاع العام، لا يوجد سوى عدد محدود من الأسمدة الصناعية الثقيلة المعتمدة أساسًا على توافر المواد الخام المحلية من (الفوسفات والبوتاس) الى جانب القطاعات الرائدة الأخرى هي: النقل والاتصالات، والخدمات المالية، والعقارات، والبناء، والسياحة، وقطاع الأغذية في الصناعات الزراعية.

خلال العقدين الماضيين، شهد الأردن سلسلة من الأزمات والتحديات الخارجية أهمها الأزمة المالية في عام 2008 وانتشار جائحة كوفيد 19 في عام 2020 والغزو الأمريكي للعراق في العام 2003 والأزمة السورية في العام 2011 وما نتج عنهما من تدفق للاجئين العراقيين والسوريين الى الأردن، التي أثرت على نحو مباشر في الاقتصاد والمجتمع ككل. كل هذه العوامل خلقت تحديات اقتصادية واجتماعية حادة في الأردن، حيث لم يتجاوز النمو الاقتصادي 2.9 % في الربع الثاني للعام 2022 وارتفع معدل البطالة وفقًا لبيانات مديرية الإحصاءات العامة الى24.1% في العام 2021 والى 22.8% في العام 2022، في حين بلغ إجمالي الدين العام 96.6 % من الناتج المحلي الإجمالي (دائرة الإحصاءات العامة، 2022).

فمنذ نهاية الثمانينيات وعلى أثر الانهيار في الاقتصاد الأردني، شرع الأردن في تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي وتنفيذ برامج الخصخصة والتحرر الاقتصادي وإصلاح سياسات الدعم والإصلاح الهيكلي في معظم القطاعات ومن أهمها قطاع التعليم والصحة والزراعة التي جاءت وفقا لما جرى الاتفاق عليه مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي آنذاك. كماانضم الأردن لمنظمة التجارة العالمية وتوقيع اتفاقية معها في 2000/4/15، وتعهد نتيجة لهذا الانضمام الى العمل على زيادة كفاءة القطاع الحكومي وهيكلة القطاع المالي وتحرير التجارة والاندماج في الأسواق العالمية، وخصخصة الكثير من القطاعات الإنتاجية وقطاعات البني الأساسية، وذلك بهدف حصول الأردن على العديد من المزايا التجارية والاستثمارية، حيث يسمح هذا الانضمام للشركات الأردنية بالحصول على معاملة عادلة ومساوية لمنتجاته وخدمات الدول الأعضاء داخل أسواقه (ربابعة والشرعة،2017).

المبحث الثالث: تداعيات ظاهرة العولمة على الأمن الغذائي الأردني

الانضمام لمنظمة التجارة العالمية

لقد تأثر الأردن كغيره من دول العالم بظاهرة العولمة، حيث أدت هذه الظاهرة إلى العديد من إحداث تغيرات في كافة النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وحتى البيئية، وقد تنوعت هذه التغيرات من تغيرات جوهرية الى تغيرات طفيفة، التي لا يزال الأردن يعاني من تبعاتها السلبية حتى يومنا هذا التي كانت من أبرز معالمها تراجع النمو الاقتصادي وتراجع مستوى المعيشة وزيادة البطالة والفقر وطمس الهوية الوطنية. فالأردن كغيره من دول العالم الثالث اضطر إلى دخول عصر العولمة دون جدول أعمال وطنية مدروسة للتعامل مع المخاطر التي قد تنشأ عن هذه الخطوة.

قدم الأردن في العام 1994 طلب الانضمام إلى سكرتاريا الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (الجات)، وفي العام 1995 جرى تحويل طلب الانضمام الى سكرتاريا منظمة التجارة العالمية (الخلف القانوني لاتفاقية الجات). واستمرت عملية التفاوض الى عام 2000 حيث جرى التوقيع على برتوكول انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية الذي أصبح جزء من قانون تصديق انضمام المملكة الأردنية الهاشمية إلى منظمة التجارة العالمية رقم (4) لسنة 2000 ليصبح الأردن عضوًا رسميًا في منظمة التجارة العالمية في 11 نيسان عام 2000، وقد التزم الأردن بموجب هذا الانضمام بإجراء العديد من الإصلاحات التشريعية والاقتصادية على نظامه التجاري ضمن برنامج التصحيح الاقتصادي (وزارة الصناعة والتجارة والتموين،2023).

ان أهم الأسباب التي دعت الأردن الى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية هو الرغبة في الإفادة من فرص التجارة الدولية في قطاعي الخدمات والسلع وإن أحد أهم عناصر الاصلاح الزراعي في البلدان النامية هو زيادة قدرة المنتجين الزراعيين من النفاذ الى الأسواق العالمية مع ضمان جميع المصالح المشروعة والاحتياجات الخاصة لهذه البلدان. ففي حالة الأردن على سبيل المثال تعدّ أهم المصالح المشروعة والحا الخاصة، هي منع الآثار الجانبية السلبية للإصلاح الاقتصادي الذي ترتب على عملية الانضمام وبشكل خاص على الامن الغذائي من خلال حماية القطاع الزراعي والانتاج المحلي، فالدول التي انضمت مبكرًا الى منظمة التجارة العالمية تمتعت منذ البداية بشروط عضوية أقل صرامة في منظمة التجارة العالمية وبالتالي كانت لديها شروط دخول أفضل من تلك الدول الجديدة التي انضمت لاحقًا مثل الأردن (وزارة الزراعة،2023).

سيتم بحث الموضوع من خلال استعراض الواقع الزراعي الحالي في الأردن ومن ثم تعرف نشأت منظمة التجارة العالمية وانضمام الأردن لها ودراسة تداعيات الالتزامات التي ترتبت على الأردن نتيجة الانضمام على القطاع الزراعي والانتاج المحلي.

وسيتم دراسة هذا المبحث من خلال مطلبين:

المطلب الأول: تأسيس منظمة التجارة العالمية وهيكلها وانضمام الأردن لها والاتفاقيات ذات العلاقة بالقطاع الزراعي

المطلب الثاني: انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية والتزاماته باتفاقيات المنظمة ذات العلاقة بالقطاع الزراعي

المطلب الأول: تأسيس منظمة التجارة العالمية وهيكلها و انضمام الأردن لها والاتفاقيات ذات العلاقة بالقطاع الزراعي

في الثلاثينات من القرن العشرين، تدهورت التجارة العالمية نتيجة تعرض الاقتصاد العالمي للعديد من الأزمات والتحديات، كان أهمها اندلاع الحرب العالمية الثانية وحدوث الكساد العالمي الكبير. الأمر الذي دفع الحلفاء الى البحث عن وسائل للحد من تدهور التجارة العالمية وتسهيل حركة السلع والخدمات عبر الحدود التي كان من أهمها وضع نظام لتحرير التجارة بين الدول. وعليه جرى عقد مؤتمر دولي للتجارة في مدينة هافانا في كوبا بتاريخ 1947/11/21 الذي استمر الى 1948/3/24 لبحث سبل تسهيل التجارة الدولية ووضع نظام لتسهيل تبادل السلع والخدمات، وقد حضر هذا المؤتمر ممثلين عن 56 دولة. من أهم مخرجات المؤتمر الاتفاق على تأسيس منظمة التجارة الدولية، إلا أن الكونغرس الامريكي رفض التصديق على قرار تأسيس منظمة التجارة العالمية. وبالتوازي وفي العام نفسه (1947) عقد اجتماع في جنيف تمخض عنه بتاريخ 1947/10/30 توقيع عدد من الدول مشروع ميثاق منظمة التجارة العالمية الذي عرف بالاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة التي تعرف باسم اتفاقية الجات (GATT) التي دخلت حيز النفاذ في العام 1948 (عرفة، 1999) (حرازي، 2005) وقد شهدت الاتفاقية ثماني جولات كان أهمها جولة الأورغواي.

لقد كانت مفاوضات جولة أورغواي، التي تمخض عنها إنشاء منظمة التجارة العالمية، الأطول والأصعب والأكثر شمولا. فقد ظهرت البذرة الاولى لإطلاق مفاوضات جولة أوروغواي في شهر نوفمبر عام 1982 م في اجتماع وزاري لأعضاء الجات في العاصمة السويسرية جنيف. إلا أنه جرى التوقف عند مباحثات الزراعة. وقد استغرق إطلاق الجولة وبناء توافق بين الآراء ما يقارب أربع سنوات. ففي شهر سبتمبر من عام 1986 م، في بونتا ديل إستي، أوروغواي. جرى التوافق على جدول اعمال للجولة غطى كل الموضوعات ذات العلاقة بالسياسة التجارية. بما فيها تجارة الخدمات والملكية الفكرية، وإصلاح التجارة في القطاعات الحساسة مثل الزراعة والمنسوجات. في شهر كانون الأول (ديسمبر) من العام 1988 م، التقى الوزراء مرة أخرى في مونتريال، كندا، لتقييم التقدم المحرز للجولة، التي اتفق الوزراء فيها على حزمة من النتائج المبكرة. وبعد عامين، اجتمع الوزراء في مدينة بروكسل، في شهر ديسمبر عام 1990 م. كانت نتيجة المفاوضات سيئة فقد دخلت جولة أوروغواي في أسوأ فتراتها والسبب يعزى الى اختلاف الوزراء (خاصة بين الولايات المتحدة والإتحاد الاوروبي) حول كيفية إصلاح التجارة الزراعية، وبناء عليه؛ قرروا تمديد المحادثات.

في شهر ديسمبر من العام1991م، أصبحت مسودة الاتفاق النهائي جاهزة، وبالرغم من التقدم المحرز؛ إلا ان المفاوضات تأرجحت بين احتمالات الفشل والنجاح.؛ فقد كانت أهم الموضوعات تعقيدًا هي الزراعة والخدمات والوصول إلى الأسواق ومكافحة الإغراق. وفي شهر (نوفمبر) من العام 1992 م،ساوت كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي معظم خلافاتهما بشأن الزراعة في صفقة عُرفت على نحو غير رسمي باسم "اتفاق بلير هاوس".

وأخيرا بتاريخ 15 أبريل 1994، جرى التوقيع على المسودة النهائية من قبل وزراء 123 دولة (حكومات) في اجتماع عقد في مدينة مراكش، المغرب التي كان من اهم قراراتها إعلان تأسيس منظمة التجارة العالمية (منظمة التجارة العالمية، جولة أورغواي. تاريخ الدخول 2023/1/24). وعليه؛ تأسست منظمة التجارة العالمية ((WTOفي عام 1995 في جنيف بسويسرا، التي تعدّ الخلف القانوني لاتفاقية الجات، وأول إطار مؤسسي دولي جرى إنشاؤه للتبادل الحر للسلع والخدمات على المستوى الدولي (عبد الحميد، 2003)، فقد تعهد المجتمع الدولي بالالتزام والمضي قدمًا في طريق اقتصاد السوق والتبادل الحر دون تمييز ودون ميزات تفضيلية ودون قيود ودون حماية للمنتج المحلي بهدف تحرير التجارة وفتح الأسواق وخلق المنافسة. إلا أنه من الضروري التطرق الى التغييرات والآثار التي طرأت على تشريعات الدول التي انضمت لهذه المنظمة التي واجهت العديد من الانتقادات الاقتصادية والبيئية والصحية والاجتماعية من العديد من دول العالم على اختلاف مستوياتها. حيث أن أغلب اتفاقيات المنظمة ملزمة للدول الاعضاء كاتفاقية الجات) GAATالاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة)، والجاتس GATS والتربس) TRIPS الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية) واتفاقية الصحة والصحة النباتية واتفاقية الزراعة كما توجد اتفاقيات اختيارية وهي فقط ملزمة للدول التي اختارت ان تلتزم بها كاتفاقية المشتريات الحكومية GPA، اتفاقية التجارة بمنتجات تكنولوجيا المعلومات .ITA سيركز هذا المطلب على مناقشة تداعيات انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على القطاع الزراعي والمنتج المحلي.

الفرع الاول: لمحة حول نشأة منظمة التجارة العالمية ومبادئها الاساسية واقسام منظمة التجارة العالمية وعملية اتخاذ القرار فيها

كما ذكرنا أعلاه، تأسست منظمة التجارة العالمية عام 1995 بعد ثمانية جولات تفاوضية ابتدأت من جولة جنيف 1947 التي شاركت فيها 23 دولة ثم جولة آنسي في فرنسا 1949 التي شاركت فيها 13 دولة الى جولة توركواني في انجلترا 1951 وشاركت فيها 39 دولة ثم جولة جنيف 1956 التي شاركت فيها 26 دولة مع نهاية الجولة الثامنة من مفاوضات اتفاقية الجات (GATT) جولة الأورجواي 1994 التي انتهت في مدينة مراكش المغربية بعد سبع سنوات لتبدأ عملها في 11995/1م باسم منظمة التجارة العالمية (WTO) في جنيف السويسرية، حيث تعدّ الوريث الحقيقي للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) التي نشأت عام 1947 فأصبحت المنظمة الجديدة هي المنظم والمنفذ والمراقب الوحيد لأحكام والتزامات واتفاقيات التجارة الدولية.

تقوم منظمة التجارة العالمية على عدد من المبادئ الأساسية التي تحكم السلوك التجاري والمفاوضات بين الدول الأعضاء التي يمكن إيجازها فيما يلي (عبد الحميد،2003):

1. الشفافية والعدالة: ويلزم هذا المبدأ كل عضو بنشر كافة القوانين والتشريعات والقواعد والقرارات القانونية التي تؤثر في التجارة وذلك

لإعطاء الدول المعنية فرصة كافية لإبداء الملاحظات عليها على أن تراعى هذه الملاحظات عند اعتماد تلك التدابير دون تمييز، مع الاخذ بعين الاعتبار إلى أنَّ هذه المبادئ العامة لها استثناءاتها التي تسمح للأعضاء عدم الالتزام بها في حالات معينة وبشروط معينة.

2. تجارة بدون تمييز ((Trade Without Discriminationومن اهم المبادئ التي تتعلق بعدم التمييز ما يلي:

• الدولة الاولَى بالرعاية ويلزم هذا المبدأ كل عضو في منظمة التجارة العالمية الذي يمنح معاملة تفضيلية اكثر رعاية لدولة أخرى سواء كانت عضو و/أو غير عضو في المنظمة أن يمنح نفس المعاملة الأكثر رعاية لكافة الأعضاء كما لا يسمح لأي عضو في المنظمة أن يفرق بين الأعضاء بإعطاء بعض البلاد معاملة اكثر رعاية وتفضيلا عن غيرهم بقصد تسهيل وصولهم للسوق المحلي ويعتبر هذا المبدأ من اهم مبادئ منظمة التجارة العالمية إذ لا يمكن لنظام التجارة المتعدد الأطراف أن يتواجد من غير الالتزام به وتوجد هذه القاعد في المادة 1 من الاتفاق العام بشأن التعريفات والتجارة(اتفاقية الجات) لعام 1994 والمادة 2 من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات (الجاتس).

• مبدأ المعاملة الوطنية: ويلزم هذا المبدأ كل عضو في منظمة التجارة العالمية ان تعامل المنتجات او الخدمات الأجنبية والمنتجات او الخدمات المحلية على نحو متساو ومتكافئ ولا يسمح للأعضاء معاملة منتجاتها الوطنية معاملة تفضيلية وفقًا للمادة 3:2 و4:3 من الاتفاق العام بشأن التعريفات والتجارة (اتفاقية الجات لعام 1994) والمادة 17 من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات(اتفاقية الجاتس) وفي المادة 3 من الاتفاق العام بشأن الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (التربس).

أما ما يخص الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية فإنها تتألف من المؤتمر الوزاري) يتكون من وزراء التجارة في الدول الاعضاء (ومن المجلس العام (يتكون من ممثلين من الدول الاعضاء) ومن أمانة المنظمة كما تضم المنظمة ثلاث مجالس هي مجلس تجارة السلع ومجلس تجارة الخدمات ومجلس معاهدة حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاقية تربس). يترأس المنظمة مدير عام يجري تعيينه من قبل الدول الأعضاء لمدة أربع سنوات، وتضم المنظمة في عضويتها حاليا 164بلدا وتشكل تجارتها 98% من تجارة العالم أما عملية اتخاذ القرارات في المنظمة فإنها تتم بإجماع جميع الأعضاء على نحو متساو (منظمة التجارة العالمية، تاريخ الدخول 2022/11/1).

الفرع الثاني: اجراءات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية

نصت (المادة 11 والمادة 12) من اتفاقية تأسيس منظمة التجارة العالمية بانه يمكن لأي دولة أو منطقة جمركية مستقلة، تمتلك حكما ذاتيا كاملا في إدارة علاقاتها التجارية الخارجية ان تصبح عضوًا في منظمة التجارة العالمية من خلال العضوية الاساسية (التي بقي العمل بها لغاية عام 1997)، وأحكام الانضمام للمنظمة كما يلي (Unctad, 2003):

1. يشترط على الدولة او المنطقة الجمركية الراغبة في الحصول على عضوية منظمة التجارة العالمية ان تقبل بصورة اجبارية بأربع وعشرين (24) اتفاقًا من الاتفاقية كحزمة واحدة باستثناء أربع اتفاقيات تكون بصفة اختيارية هي اتفاقية اللحوم واتفاقية الألبان واتفاقية المشتريات الحكومية واتفاقية الطيران المدني.

2. ان طلب العضوية لمنظمة التجارة العالمية يمر بثلاث مراحل أساسية وهي كما يلي: المرحلة الأولى: مناقشة السياسة التجارية للدولة او المنطقة الجمركية الراغبة في العضوية والمرحلة الثانية تقديم الدولة او المنطقة الجمركية الراغبة في العضوية لعروض التزاماتها المحددة في مجالي تجارة السلع والخدمات والمرحلة الثالثة الإعداد لمشروع بروتوكول الانضمام.

3. العضوية الأساسية: تنص المادة 11 من اتفاقية تأسيس منظمة التجارة العالمية بأنه يحق للهيئات المتعاقدة مع اتفاقية الجات 1947 والاتحاد الاوروبي بأن يصبحوا اعضاء في منظمة التجارة العالمية شريطة تنفيذ الامتيازات واتفاقيات التجارة المتعددة الاطراف وشروط منظمة التجارة العالمية والتزامات التجارة في السلع والخدمات المذكورة في الجداول الوطنية الملحقة بالاتفاق العام بشأن التعريفات والتجارة "الجات" والاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات (الجاتس).

4. الانضمام: تتعلق المادة 12 من اتفاقية تأسيس منظمة التجارة العالمية بالانضمام وهي تعدّ هذه الطريقة الوحيدة المتاحة حاليًا لتصبح اي دولة عضو أو منطقة جمركية في منظمة التجارة العالمية إذ انه يجب على الدولة أو المنطقة الجمركية التي ترغب بالانضمام:

• قبول شروط منظمة التجارة العالمية والتزامات التجارة في السلع والخدمات المذكورة في الجداول الوطنية الملحقة بالاتفاق العام بشأن التعريفات والتجارة "الجات" والاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات (الجاتس) التي هي ليست محلا للتفاوض

• التفاوض مع كل الاطراف الاعضاء في المنظمة (البلاد او المناطق الجمركية) بخصوص شروط العضوية التي تتركز غاليا على تعزيز الوصول للسوق وتقليل العوائق امام التجارة ".

5. بخصوص الانسحاب من عضوية المنظمة فإنَّه يجوز لأي دولة عضو حق الانسحاب من منظمة التجارة العالمية شريطة أنْ تقوم هذه الدولة بإعلام المدير العام للمنظمة بذلك بموجب مذكرة خطية قبل ستة اشهر من الانسحاب حيث يجري الانسحاب بعد انتهاء فترة الستة أشهر من تاريخ تقديم الطلب.

المطلب الثاني: انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية والتزاماته باتفاقيات المنظمة ذات العلاقة بالقطاع الزراعي

وفقًا لبروتوكول انضمام المملكة الأردنية الهاشمية إلى اتفاقية مراكش المؤسسة لمنظمة التجارة العالمية (الذي أصبح جزء من قانون تصديق انضمام المملكة الأردنية الهاشمية إلى منظمة التجارة العالمية رقم (4) لسنة 2000)، أصبح الأردن عضوًا رسميًا في منظمة التجارة العالمية في 11 نيسان في العام 2002(تضمن تقرير فريق العمل عن انضمام المملكة الأردنية الهاشمية الى منظمة التجارة العالمية " تقدمت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وبشار إليها فيما بعد بـ ("الأردن") بطلب الانضمام إلى الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة (الجات 1947) في كانون الثاني عام 1994 وثيقة رقم (7378/ (اوبتاريخ كانون الثاني 1994 شكل المجلس التمثيلي للاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة فريق عمل للنظر في طلب حكومة الأردن للانضمام وفق أحكام المادة 33 من الاتفاقية العامة. وبعد انتهاء جولة الأورغواي تقدم الأردن بطلب عضوية إلى منظمة التجارة العالمية وفق أحكام المادة 12 من اتفاقية مراكش المنشئة لمنظمة التجارة العالمية وتبعًا لقرار المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية الصادر بتاريخ 31 كانون الثاني 1995 جرى تحويل فريق عمل انضمام الأردن إلى الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة إلى فريق عمل انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية، وفقًا لقرار المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية. وقد نشرت عضوية فريق العمل وشروطه المرجعية بالوثيقة ").

ووفقًا للمادة الثالثة -الجزء الثالث: الأحكام الختامية " يلتزم الأردن بأنه وفي حال أن القوانين الأردنية أو أية أنظمة أخرى وجدت أنها تتناقض مع المعاهدات أو الاتفاقيات الدولية فان شروط المعاهدات أو الاتفاقيات الدّولية، مثل اتفاقيات WTO سوف تطبق.وأن المؤسسات الحكومية الفرعية (المحافظات والبلديات) لا يوجد لديها أيتها سلطة مستقلة على قضايا الإعانات المالية، نظام الضرائب، السياسة التجارية أو أي إجراءات أخرى مغطاة من قبل .WTOوجرى التأكيد على أن شروط اتفاقية WTO ومن ضمنها اتفاقية انضمام الأردن، سوف تطبق على نحو منتظم من خلال المناطق الجمركية التزم الأردن بعدم وضع أية ضرائب أو رسوم أخرى على المستوردات باستثناء الرسوم الجمركية وأية رسوم أخرى مستوفاة مقابل خدمة مؤداه، وان أية رسوم أو ضرائب أخرى تطبق وتستوفى بعد الانضمام يجب أن تكون متفقة مع قواعد منظمة التجارة العالمية "(بروتوكول انضمام المملكة الأردنية الهاشمية إلى اتفاقية مراكش المؤسسة لمنظمة التجارة العالمية ان منظمة التجارة العالمية، قانون تصديق انضمام المملكة الأردنية الهاشمية الى منظمة التجارة العالمية لسنة 2000).

وعليه فقد عمل الأردن على تحرير بعض القطاعات الخدمية بهدف تسهيل انسياب السلع إلى السوق الأردني بدون عوائق او تمييز من الدول الأعضاء في المنظمة، فعلى سبيل المثال، وضمن التجارة في السلع، فقد جرى الاتفاق مع المنظمة من خلال التفاوض الى تخفيض النسبة المئوية للتعرفة الجمركية على السلع تدريجيًا لتصل الى 20% بعد عشر سنوات من الانضمام على عدة مراحل ابتدأت من (30%) في عام 2000 لتصل إلى (25%) في العام 2005 ثم لتصبح (20%) في العام 2010 وقد جرى الاتفاق على استثناء بعض السلع من هذا التخفيض وربط سقف التعرفة الجمركية لهذه السلع على (30%) مثل السيارات وبعض الأدوات الكهربائية وبعض السلع الزراعية مثل البندورة والخيار وزيت الزيتون، كما جرى ربط سقف الرسم الجمركي لبعض السلع الزراعية على 50% كحد أعلى في بعض أشهر السنة مثل بعض الحمضيات والعنب والثوم والتين (وزارة الزراعة ووزارة الصناعة والتجارة). تعدّ جولة الأورغواي عام 1994 من أهم جولات المفاوضات التي مرت بها منظمة التجارة العالمية فقد وقعت عليها 123 دولة التي اسفرت عن تأسيس منظمة التجارة العالمية، وقد التزمت الدول الموقعة على الالتزام بكافة الاتفاقيات التي يلتزم بها جميع أعضاء في منظمة التجارة العالمية ومن ضمن هذه الاتفاقيات اتفاقية الزراعة واتفاقية الصحة والصحة النباتية((SPSواتفاقية العوائق الفنية امام التجارة((TBT واتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (TRIPS) وهي كما يلي:-

1. اتفاقية الصحة والصحة النباتية (SPS):

إن الهدف العام من هذه الاتفاقية هو حماية صحة الانسان والحيوان والنبات من الامراض التي قد تطرأ نتيجة للتبادل التجاري في السلع الزراعية بين الدول الاعضاء وتطبق أحكام هذه الاتفاقية على جميع الاجراءات الصحة والصحة النباتية التي قد تؤثر على نحو مباشر في التبادل التجاري بين الدول الاعضاء، بشرط ان لا تستخدم الاجراءات ضمن هذه الاتفاقية كذريعة للتأثير على نحو سلبي وغير مبرر على التجارة بين الدول. وهذا يعني أن هذه الاتفاقية معنيّة بتطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية ضمن تجنب وضع العوائق غير الضرورية أمام التجارة والحق في حماية حياة وصحة الانسان، الحيوان والنبات.

تتألف اتفاقية الصحة والصحة النباتية من اربعة عشر مادة وثلاثة ملاحق فعلى سبيل المثال تتضمن المادة الثانية الاتفاقية الحقوق والالتزامات الأساسية وتنص على أنه من حق الأعضاء اتخاذ تدابير حماية حياة و/او صحة الإنسان والحيوان والنبات الضرورية بشرط أن تكون هذه التدابير متناسقة مع أحكام هذه الاتفاقية ولا تطبق الا بقدر ما يلزم لحماية حياة أو صحة الإنسان والحيوان أو النبات مع ضمان عدم التمييز او ان تكون بدون مبرر بين البلدان الأعضاء التي تسود فيها أوضاع مطابقة أو مماثلة ولا تشكل قيودا مقنعة على التجارة.

2. اتفاقية العوائق الفنية امام التجارة (TBT):

تهدف هذه الاتفاقية الى تحقيق التوازن بين حمع امكانيةات الدول في فرض المواصفات والمقاييس اللازمة لحماية الإنتاج المحلي أمام الواردات الأجنبية

وبحيث لا يمثل فرض هذه المواصفات عائقًا أمام التجارة الدولية مع التأكيد على ان لكل دولة الحق في أن تتخذ الاجراءات الضرورية لحماية صحة او حياة الانسان او الحيوان او النبات او حماية البيئة او الحماية من الغش بالمستوى الذي تراه مناسبا بشرط ان لا يؤدي ذلك الى خلق عوائق غير مبررة للتجارة،بمعنى ان للدول الحق في فرض وتطبيق المواصفات والقواعد الفنية على السلع لتحقيق اغراض مثل حماية الامن أوالسلامة العامة أوالصحة العامة أوالحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئة شريطة التأكد من ان المواصفات او القواعد الفنية لا تشكل عوائق امام التبادل التجاري، كما تهدف إلى الإسهام - عن طريق التوحيد القياسي - في نقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية، هذا بالإضافة إلى مساعدة الدول النامية في مواجهة الصعوبات الخاصة بوضع وتطبيق مقاييس وإجراءات تقييم المطابقة والقواعد والمقاييس الفنية، حيث تحدد الاتفاقية الاسس والمعايير الدولية الواجب استخدامها عند إعداد الأنظمة والقواعد الفنية والمواصفات القياسية بما يضمن عدم خلق حواجز غير مبررة أمام التجارة مع امكانية عدم اعتماد هذه الاسس والمعايير الدولية عند عدم ملائمتها لأسباب مناخية أو تقنية أو جغرافية . وتجدر الاشارة الى ان الاتفاقية تتضمن 15 مادة وثلاثة ملاحق.

3. اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (TRIPS):

تهدف اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية الى خفض التشوهات والعوائق اما التجارة الدولية مع الاخذ بعين الاعتبار ضرورة حماية حقوق الملكية الفكرية شريطة ان لا تشكل التدابير والإجراءات المتخذة لحماية حقوق الملكية الفكرية حاجز امام التجارة المشروعة كما تهدف الى إقامة علاقة تعاون متبادلة بين منظمة التجارة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية الـ WIPO وكل المنظمات الدولية الأخرى المعنية بحقوق الملكية الفكرية. فقد وفرت الاتفاقية حماية لعدد من حقوق الملكية الفكرية وعددها ثمانية وقد تضمنت تحديد للفترات الانتقالية للدول النامية بخمس سنوات للالتزام بالاتفاق وللدول الأقل نموًا بعشرة سنوات أما الدول المتقدمة يسمح لها بعام واحد ومن ناحية اخرى تمنح الاتفاقية الدول النامية فترة خمس سنوات إضافية بخلاف المشار إليه أعلاه للالتزام فقط بتطبيق أحكام اتفاق براءة الاختراع وتتضمن هذه الاتفاقية 73 مادة موزعة على سبعة ملاحق.

4. اتفاقية بشأن الزارعة

تهدف اتفاقية الزراعة إلى تنظيم التجارة العالمية في المنتجات الزراعية على نحو عادل ويستند إلى قوى السوق من خلال تخفيضات تدريجية على أدوات الدعم والحماية المستخدمة في المنتجات الزراعية وخلال فترة زمنية متفق عليها وتتضمن ثلاث مكونات رئيسية (منظمة التجارة العالمية اتفاقية الزراعة (تاريخ الدخول 2023/1/28) :-

1. النفاذ إلى الأسواق: يجب تخفيض وتثبيت الرسوم الجمركية والالتزامات الخاصة بالوصول إلى الأسواق. يجب ألا تخضع عملية دخول السلع الزراعية إلى الأسواق لغير نظام التعرفة الجمركية والرسوم المتحصل عليها مقابل خدمة مؤداه. لا يجوز للبلدان الأعضاء الاحتفاظ أو اللجوء أو العودة إلى أية تدابير غير جمركية مثل: القيود الكمية على الواردات، الرسوم المتغيرة على الواردات، أسعار الاستيراد الدنيا، تراخيص الاستيراد التقديرية، والتدابير الحدودية (.منظمة التجارة العالمية اتفاقية الزراعة (تاريخ الدخول 2023/1/28).

2. الدعم المحلي: تلتزم الدول الأعضاء بتخفيض الدعم المحلي والتقليل من النفقات الحكومية التي من شأنها أن تحمل في طياتها تأثيرات تشويهية على التجارة أو على الإنتاج، ويستثنى من التزامات التخفيض ما يلي (منظمة التجارة العالمية اتفاقية الزراعة (تاريخ الدخول 2023/1/28):

- الصندوق الأخضر وهو غير خاضع للالتزام بالتخفيض ويتضمن:

1. برامج الخدمات الحكومية والمتعلقة بتزويد خدمات ومنافع للزراعة أو المجتمعات الريفية وتتضمن الخدمات العامة: البحث، مكافحة الآفات والأمراض وخدمات التدريب، الإرشاد والاستشارات وخدمات الفحص والتفتيش وخدمات التسويق والترويج، والبنية التحتية؛ والمخزون الحكومي لغايات الأمن الغذائي؛ ومساعدات الغذاء المحلي.

2. المدفوعات المباشرة للمنتجين دون أن يكون لها أي تأثير على المنتجين من حيث زيادة أو تقليل إنتاجهم وتتضمن دعم الدخل غير المرتبط بالإنتاج أو الأسعار وبرامج التأمين الزراعي وبرامج الإغاثة في حالة الكوارث الطبيعية وبرامج تقاعد المنتجين وبرامج الإعانة لأقاليم جغرافية محددة أقل تطورًا والمدفوعات الخاصة بالبرامج البيئية.

- الصندوق الأصفر: وهو الدعم المشوه للتجارة وهو دعم خاضع للتخفيض لجميع الدول مثل الدعم من خلال قيام الحكومات بشراء المحاصيل الزراعية بسعر اعلى من السعر المرجعي او من خلال مدخلات الانتاج الزراعي بتوفيرها بسعر اقل من سعر السوق اومن خلال دعم الإقراض الزراعي.

- الصندوق الأزرق: وهو خاضع للتخفيض ويشمل المدفوعات المباشرة التي تقدمها الحكومة للمنتجين في إطار الحد من الإنتاج ويستثنى من ذلك المدفوعات الموجهة للحد من الإنتاج التي لا تخضع لالتزامات التخفيض وذلك ضمن الشروط التالية: إذا كانت مرتبطة بمساحة أو إنتاجية محددة وإذا دفعت على أساس 85 % أو أقل من مستوى الإنتاج الأساسي وإذا كانت المدفوعات الخاصة بمربي المواشي تتم على أساس عدد ثابت من رؤوس الماشية.

3. دعم الصادرات (منظمة التجارة العالمية، تاريخ الدخول 2023):

تم حظر دعم الصادرات للمنتجات الصناعية بموجب اتفاقية الجات لعام 1947، إلا أنه لم يكن مطبقًا على المنتجات الزراعية الأولية، فقد كانت تخضع فقط لضوابط محدودة. وبعد جولة مفاوضات الأرغواي فقد أصبح دعم الصادرات محددًا بالحالات التالية مع الاخذ بعين الاعتبار الى أن هذا الحظر لم يكن يشكل مشكلة، لأن معظم البلدان النامية لا تستطيع تحمل دعم الصادرات.:

- دعم الصادرات الخاضع لالتزامات التخفيض الخاصة بمنتج معين ضمن الحدود المحددة في الجدول الزمني لعضو منظمة التجارة العالمية المعني
- أي فائض في نفقات الميزانية لدعم الصادرات أو حجم الصادرات المدعوم يتجاوز الحدود المحددة في الجدول الذي يغطيه بند "المرونة النهائية" للمادة 9.2 (ب) من اتفاقية الزراعة.
- دعم الصادرات المتوافق مع أحكام المعاملة الخاصة والتفاضلية للأعضاء من البلدان النامية (المادة 9.4 من الاتفاقية)، ويسمح للدول النامية بتقديم دعم من أجل تخفيض تكاليف التسويق المحلي والشحن الدولي.
- دعم الصادرات بخلاف تلك الخاضعة لالتزامات التخفيض شريطة أن تكون متوافقة مع قواعد مكافحة التحايل الواردة في المادة 10 من اتفاقية الزراعة. في جميع الحالات الأخرى، يُحظر استخدام دعم الصادرات للمنتجات الزراعية (المواد 3.3 و8 و10 من الاتفاقية). وتنص اتفاقية الزراعة على أن تلتزم كل الدول الاعضاء التي كانت تقدم دعما للصادرات في فترة الأساس (1986-1988) بتخفيض هذا الدعم وربطه بنسبة 20 % خلال الفترة من 1995-2004 أما الدول الأعضاء التي لم تكن تقدم دعما للصادرات في فترة الأساس فيحظر عليها تقديم دعم للصادرات مستقبلًا.

المبحث الرابع: الالتزامات المترتبة على الأردن جراء الانضمام لمنظمة التجارة العالمية

وسيتم دراسة هذا المبحث من خلال:

المطلب الأول: التداعيات التي طرأت على التشريعات والقوانين الأردنية ذات العلاقة بقطاع الزراعة.

المطلب الثاني: الدعم المحلي الأردني في ظل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

المطلب الثالث:آثار انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية على الامن الغذائي الأردني (توافر الغذاء - الانتاج الزراعي المحلي)

المطلب الأول:

التداعيات التي طرأت على التشريعات والقوانين الأردنية ذات العلاقة بقطاع الزراعة نتيجة الالتزام بتنفيذ اتفاقية الزراعة واتفاقية تدابير الصحة والصحة النباتية (SPS)، واتفاقية العوائق الفنية امام التجارة (TBT)،واتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (TRIPs)

لدراسة أثر اتفاقيات منظمة التجارة العالمية (TBTو SPS وTRIPS واتفاقية الزراعة) في القطاع الزراعي والانتاج المحلي فيجب بداية ان نتطرق الى التعديلات التي جرى اتخاذها بما يخص التشريعات الخاصة بقطاع الزراعة في الأردن، التي كانت من شروط الانضمام لمنظمة التجارة العالمية؛ فقد عمل المشرع الأردني على إقرار عدد من القوانين لم تكن موجودة اصلا ذات علاقة بحماية حقوق الملكية الفكرية مثل قانون المؤشرات الجغرافية وقانون حماية الأصناف النباتية الجديدة وتعديل عدد من القوانين للتوائم وشروط الانضمام مثل قانون الزراعة وقانون المواصفات والمقاييس وقانون حماية الإنتاج الوطني وقانون الضريبة العامة على المبيعات وقانون الجمارك وقانون الاستيراد والتصدير إضافة إلى الإصلاحات في مجال السياسات التجارية:

أولًا: استحداث قانون الزراعة رقم 13 لسنة 2015 وتعديلاته (حل محل القانون المؤقت رقم 44 لسنة 2002 الذي بدوره حل محل القانون رقم 20 لسنة 1973 وتعديلاته). بعد انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية بتاريخ 11 نيسان عام 2000، التزم الأردن بموائمة أنظمة المقاييس. وكما أنظمة المقاييس والمتعلقة بالإجراءات الصحة والصحة النباتية الأردنية مع إجراءات اتفاقية منظمة التجارة العالمية الخاصة بالتدابير الصحية والصحة النباتية وان يجري تطبيق كل الإجراءات الخاصة بها من تاريخ انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية بدون طلب أي فترة انتقالية مع ضمان أن يقوم بتطبيق كامل للمعايير الدولية التي تطبقها المنظمة الدولية المعنية بأمراض وأوبئة الحيوانات (OIE). وكما ذكرنا سابقا فقد جرى إجراء تعديلات على التشريعات القانونية ذات العلاقة بالنظام التجاري الأردني حيث جرى الغاء قانون الزراعة لسنة 1973 وتعديلاته ليحل محله قانون الزراعة المؤقت رقم 44 لسنة 2002 الذي حل محله فيما بعد قانون الزراعة رقم 13 لسنة 2015 وتعديلاته وقد تمت موائمة مواد القانون الجديد مع اتفاقيتي (SPS) و (TBT) القسطاس، تاريخ الدخول 2023/1/28). وقد تضمن القانون الجديد 73 مادة موزعة كما يلي:

1. المواد من1 -4 احكام عامة
2. المواد من 5-11 خاصة بتدابير الصحة والصحة النباتية والصحة الحيوانية حيث تتضمن المواد من 5-10 أهم بنود اتفاقية الصحة والصحة النباتية ((SPSاما المادة(11) فهي تتضمن أحكام تتعلق بكيفية إعداد المواصفات القياسية والقواعد الفنية للمنتجات الزراعية ومدخلات

الإنتاج الزراعي بما يتوافق مع اتفاقية العوائق الفنية امام التجارة (TBT).

ثانيًا: الغاء قانون التسويق الزراعي الأردني رقم 15 لسنة 1987:

منذ الستينات الى اواخر التسعينات كانت الحكومة الأردنية تولي الزراعة اهتماما كبيرا تجلت صورة هذا الاهتمام باتباع سياسة حماية المنتج المحلي من خلال فرض رسوم جمركية على الواردات الزراعية وتأمين البذور والمياه المدعومة.

ففي عام 1987 وبهدف تنظيم القطاع الزراعي وتوزيع وتسويق المنتجات الزراعية جرى تأسيس مؤسسة مستقلة مسؤولة عن وضع السياسات التسويقية سميت آنذاك بمؤسسة التسويق الزراعي، وقد كانت المؤسسة مسؤولة بالمقام الاول عن تحديد اسعار المنتجات الزراعية وإجراء الابحاث ذات العلاقة بتسويق المنتجات الزراعية ووضع الخطط الخاصة بتصدير واستيراد المنتوجات الزراعية ومراقبة تنفيذها ووضع المواصفات الواجب توافرها في المنتجات الزراعية سواء المعدة للتصدير او المستوردة بالإضافة الى تحديد أصناف وكميات المنتوجات الزراعية المسموح بتصديرها أو استيرادها ومواعيد التصدير والاستيراد.

ولقد كان من شروط الانضمام لمنظمة التجارة العالمية الغاء كافة اشكال الدعم المقدمة من الحكومة للقطاع الزراعي بحجة ان هذا الدعم يعدّ أداة تشويه للتجارة ويتعارض مع احكام اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ونتيجة لذلك جرى الاتفاق على إلغاء الشروط المتعلقة بأعمار الأغنام المستوردة في موعد أقصاه 30 / 4/ 2000، وخفض الدعم المقدم من الحكومة للمنتجين المحلين في قطاع الزراعة بنسبة 13.3% على مدى سبع سنوات من تاريخ الانضمام لمنظمة التجارة العالمية من اصل 1.539.199 دينار اردني. بالإضافة الى تحديد دعم الصادرات الزراعية بصفر بالمائة حيث تعدّ الأردن دولة ناميه وفقا للمادة رقم 6.4 من اتفاقية المنظمة الخاصه بقطاع الزراعه وعليه لا يقدم الأردن اي دعم لصادراته الزراعيه (مظفر، 2016). وقد التزم الأردن في برتوكول الانضمام لمنظمة التجارة العالمية بإعداد تشريع مناسب يتضمن إزالة العوائق والمحظورات على استيراد حليب البودرة للأغراض الصناعية، والغاء قانون التسويق الزراعي الأردني رقم 15 لسنة 1987 وقد جرى الغاء المؤسسة نفسها بموجب قانون رقم 22 لسنة 2002 الذي يسمى بقانون الغاء قانون مؤسسة التسويق الزراعي لسنة 2002 " (القسطاس،تاريخ الدخول 2023/1/29).

ثالثًا: استحداث قانون حماية الاصناف النباتية الجديدة ونظام تسجيل الاصناف النباتية الجديدة رقم 24 لسنة 2002 وتعديلاته الذي يتألف من 31 مادة تتضمن حماية الاصناف النباتية الجديدة وكيفية حماية هذه الاصناف وكيفية نقل ملكيتها للغير ورهنها وحجزها كما جرى استحداث نظام تسجيل الاصناف النباتية الجديدة رقم 76 لسنة 2002.

رابعًا: استحداث قانون المواصفات والمقاييس رقم (22) لسنة 2000 ليحل محل القانون رقم (15) لسنة 1994 المعدل الذي بموجبه تأسست مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية كمؤسسة عامة ذات استقلال مالي وإداري.

المطلب الثاني: الدعم المحلي الأردني في ظل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

كانت الحكومة الأردنية قبل عملية انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية في العام 2000، تقوم بتنفيذ العديد من برامج الدعم للمنتجين المحليين وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات، كان أهمها اتباع سياسة الدعم لبعض المنتجات ومدخلاتها مثل شراء كميات الإنتاج المحلي من القمح بأسعار مدعومة بالإضافة الى توفير المدخلات مثل البذور والمياه ووأعلاف الماشية واهمها الشعير.

كماقدمت الحكومة ودعم خدمات الإرشاد الزراعي والبحث العلمي لتحسين الإنتاجية في قطاع الزراعة ولكن بانضمام الأردن الى منظمة التجارة العالمية، التزم الأردن بتخفيض بعض اشكال الدعم المقدم للقطاع الزراعي،وذلك على نحو تدريج ليصل الى مستوى محدد بعد انتهاء فترة معينة وذلك لضمان توافقها مع قواعد وأنظمة منظمة التجارة العالمية فقد أشارت الوثائق التي جرى تقديمها في أثناء عملية التفاوض والانضمام الى ان قطاع الزراعة الأردني كان يتلقى القليل من الدعم كما يلي (وزارة الصناعة والتجارة والتموين، تقرير مجموعة العمل عن انضمام المملكة الأردنية الهاشمية لمنظمة التجارة العالمية).

اولًا: الدعم المقدم للمنتجات المحلية مثل دعم منتجي الحبوب، فبعد أن قررت الحكومة دعم أسعار الخبز على نحو كبير بدأ مزارعي القمح في إيجاد محاصيل بديلة أخرى للزراعة لانهم اصبحوا يعانون من المنافسة غير العادلة بسبب القمح المدعوم المستورد؛ ولان القمح يعدّ من المحاصيل الاستراتيجية المهمة للأمن الغذائي الأردني، شرعت الحكومة في تقديم برنامج لدعم منتجي القمح والمحاصيل الاستراتيجية الأخرى مثل الشعير والعدس والحمص.

- ثانيًا: الدعم المقدم لمنتجي القمح من خلال بيعهم البذور المعتمدة بأسعار مدعومة، حيث تشتري الحكومة البذور بالأسعار المعلنة من منتجي البذور المسجلين وبعد ذلك يجري بيع البذور للمزارعين من خلال المؤسسة التعاونية الأردنية في الموسم القادم. كان خصم البذور حوالي 10 و15 ٪ من متوسط تكلفة البذور التي اشترتها بالإضافة الي دعم الثروة الحيوانية من خلال دعم الأعلاف (وتعني بيع الأعلاف بأسعار مدعومة للمزارعين) (وزارة الزراعة، 2023).

وسيتم دراسة هذا المطلب من خلال فرعين هما:

الفرع الأول: التزامات الأردن نحو منظمة التجارة العالمية بعد الانضمام لها عام 2000.

الفرع الثاني: أثر انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية في الصادرات والواردات الأردنية خلال الفترة من 1994-2022.

الفرع الاول: التزامات الأردن نحو منظمة التجارة العالمية بعد الانضمام لها عام 2000

وفقًا لبروتوكول انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية فقد تضمنت التزامات الأردن نحو منظمة التجارة العالمية بعد الانضمام لها ما يلي:

اولًا: سياسات التسعير وتضمنت إزالة تدريجية للتدخل في الأسعار (تحديد الأسعار) لبعض السلع، والتأكد بأن سياسة تحديد الأسعار ستتماشى مع مبادئ منظمة التجارة العالمية والتأكيد على مبدأ الشفافية، وتحرير أسعار اللحوم الطازجة والمجمدة، وإعداد قاعدة فنية للحوم تصنف فيها اللحوم إلى عدة أصناف بهدف توفير معلومات للمستهلك حول نوعية اللحوم المستهلكة وعدم الربط بين أصناف اللحوم حسب المواصفة الجديدة وبين الأسعار.

ثانيًا: الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى : وتضمنت إبقاء الرسوم الجمركية المركبة (نسبة+مبلغ) للموز والعنب والتفاح والعجول والأغنام والماعز والرسوم المستوفاة على المستوردات أو على الصادرات ستكون مقابل خدمة مقدمة ولن تزيد في قيمتها عن مقدار تكلفة الخدمة كما أنه قد جرى الاتفاق مع المنظمة من خلال التفاوض الى تخفيض النسبة المئوية للتعرفة الجمركية على السلع تدريجيًا لتصل الى 20% بعد عشر سنوات من الانضمام على مراحل عدة ابتدأت من (30%) في عام 2000 إلى (25%) في العام 2005 لتصبح (20%) في العام 2010 وقد جرى الاتفاق على استثناء بعض السلع من هذا التخفيض وربط سقف التعرفة الجمركية لهذه السلع على (30%) مثل السيارات وبعض الأدوات الكهربائية وبعض السلع الزراعية مثل البندورة والخيار وزيت الزيتون، كما جرى ربط سقف الرسم الجمركي لبعض السلع الزراعية على 50% كحد أعلى في بعض أشهر السنة مثل بعض الحمضيات والعنب والثوم والتين.

ثالثًا: المحددات النوعية للاستيراد بما فيها منع الاستيراد والحصص ونظام الرخص: وتضمنت التزام الأردن بالسماح باستيراد المياه المعدنية وإلغاء تحديد أسعار ملح الطعام والسماح باستيراد ملح الطعام وإزالة جميع المحددات النوعية للاستيراد وإلغاء جميع الموافقات المسبقة واستبدالها برخص تلقائية ورخص غير تلقائية، والرخص التلقائية تطبق على مستوردات الأردن من الدول المرتبطة معها ببروتوكولات تجارية وتشمل الخضار والفواكه الطازجة ومنتجات الألبان وتطبق أيضًا على رب البندورة وزيت الزيتون، والهدف منها متابعة الكميات المستوردة ولأغراض إدارية وإحصائية، والرخص غير التلقائية تهدف إلى حماية الصحة والبيئة والأخلاق العامة وسوف تطبق على: الحيوانات الحية، اللحوم، الأسمدة، المبيدات، البذار والتقاوي، والأدوية البيطرية بهدف توفير معلومات للمستهلك حول نوعية اللحوم المستهلكة. استبدال الرخصة غير التلقائية للحليب المستورد لأغراض صناعية برخصة تلقائية، (بعد ثلاث سنوات من الانضمام) والتزم الأردن بعدم تطبيق أي إجراء لمنع الإغراق أو فرض الرسوم التعويضية أو إجراءات حمائية على الدول الأعضاء في منظمة التجارة قبل إخطار المنظمة وتطبيق قوانين متوافقة مع اتفاقيات منظمة التجارة.

رابعًا: السياسات الزراعية: وتضمنت إلغاء نظام الموافقات المسبقة ويتم تطبيق ذلك عندما تقتنع الحكومة بأن القطاع الخاص يتجاوب مع تغيرات الأسعار في السوق الأردني وإلغاء شرط العمر بالنسبة للأغنام المستوردة وذلك قبل نيسان 2000 وإلغاء شرط الجنس بالنسبة للأغنام المستوردة (ألا تتجاوز نسبة الإناث من الاغنام 10% من مجمل المستوردات)، ويسمح باستيراد جميع أصناف الخضار والفواكه ولا يوجد حواجز على الاستيراد طيلة أشهر السنة باستثناء الدول التي يرتبط معها الأردن ببروتوكولات تجارية. وتخضع مستوردات الأردن من الدول الأعضاء في منطقة التجارة العربية الحرة لروزنامة زراعية محددة. كما التزم الأردن بتخفيض مقياس إجمالي الدعم من (1.54) مليون دينار كمتوسط للفترة 1994-1996 بنسبة 13.3% عبر سبعة أعوام من تاريخ الانضمام ويكون ذلك فور الانضمام للمنظمة وعدم تقديم دعم للصادرات الزراعية. وقد أكد الأردن على انه يجب أن يكون أي دعم للصادرات مقيدًا بمعدلات صفرية لأنه أكثر السياسات تشويهًا في التجارة وفي مجال الدعم يجب الحفاظ على الصندوق الأخضر. ومع ذلك، يجب مراجعة معايير الصندوق الأخضر للتأكد من أن جميع التدابير المصنفة ضمن الصندوق الأخضر تفي بالمتطلبات الأساسية المتمثلة في عدم وجود تأثيرات مشوهة للتجارة أو الحد الأدنى منها. أما ما يخص الصندوق الأزرق: يمكن الحفاظ على الدعم المحلي في إطار برامج الحد من الإنتاج، المستثناة من التزام الخفض، حيث يمكن أن يكون ذلك مفيدًا في تحويل الدعم المشوه للتجارة إلى دعم أقل تشويهًا للتجارة؛ ومع ذلك، يجب أن تخضع لالتزامات التخفيض التي تؤدي إلى إلغائها في المستقبل (وزارة الصناعة والتجارة والتموين، تقرير مجموعة العمل عن انضمام المملكة الأردنية الهاشمية لمنظمة التجارة العالمية) و(وزارة الزراعة، 2022).

الفرع الثاني: أثر الانضمام في الصادرات والواردات الزراعية الأردنية خلال الفترة من 1994-2022

لقد ألتزم الأردن بعملية الإصلاح التجاري من خلال الالتزام بتنفيذ برنامج تعديل اقتصادي صارم وذلك من اجل تحرير التجارة الداخلية والخارجية؛ فكما أشرنا سابقًا الى ان أهم الأسباب التي دعت الأردن الى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية هو الرغبة في الإفادة من فرص التجارة الدولية بما فيها المنتجات الزراعية والمواد الغذائية. إلا أن التحدي الاساسي الذي واجه الأردن وما زال يواجهه هو عدم قدرة المنتجين المحليين على النفاذ الى الأسواق العالمية والإفادة من العديد من البنود المذكورة في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ذات العلاقة بالقطاع الزراعي ويعزى ذلك الى

ضعف وعدم كفاية البنية التحتية اللازمة لعميات الانتاج وما بعد الحصاد التي تشمل وسائل النقل المبردة ومرافق التخزين والتعبئة والتدريج والتغليف التي تعدّ السبب الرئيسي في اضعاف قدرة المنتجين المحليين الأردنيين على النفاذ الى الأسواق العالمية بكفاءة. بالإضافة الى عدم قدرة صغار المنتجين المزارعين والمتوسطين على الوصول إلى معلومات عن الاسواق العالمية والتقنيات الزراعية الحديثة والمعرفة والابتكار والوصول الى التمويل الكافي التي قد تحد من قدرتهم على الاستثمار في تعزيز الإنتاج واستخدام التكنولوجيا الحديثة في الزراعة والتسويق اللازمة للمنافسة الدولية، كما تضعف قدرتهم على الامتثال لمعايير الجودة والسلامة التي تعدّ من أكبر التحديات التي تواجه المنتجين المحليين، مما يجعل من الصعب عليهم التنافس مع المنتجين العالميين الذين يستخدمون تقنيات وأجهزة زراعية متقدمة. من جهة أخرى، تقيد الحواجز التجارية التي تفرضها الدول الأخرى وصول المنتجين المحليين إلى الأسواق العالمية وتجعل من الصعب عليهم تصدير منتجاتهم الزراعية، ومن أهم هذه الحواجز التجارية التعريفات الجمركية على الواردات والكوتا (نظام الحصص) وتدابير الصحة والصحة النباتية ودعم الصادرات والدعم المحلي. كما أن ارتفاع تكلفة الطاقة في الأردن يجعل المنافسة صعبة على قطاع الإنتاج والنقل.

على نحو عام، إن أحد أهم عناصر بنود الاصلاح الزراعي في البلدان النامية هو زيادة قدرة المنتجين الزراعيين من النفاذ الى الأسواق العالمية مع ضمان جميع المصالح المشروعة والحاجات الخاصة لهذه البلدان، وتعد من أهم المصالح المشروعة والحاجات الخاصة هي منع الآثار الجانبية السلبية للإصلاح على الزراعة والانتاج المحلي، بالإضافة الى الحماية من التدخلات غير العادلة في السوق من قبل الدول التي انضمت مبكرًا الى منظمة التجارة العالمية التي تمتعت منذ البداية بشروط عضوية أقل صرامة في منظمة التجارة العالمية، بالإضافة الى أنه يجب أن تكون عملية الإصلاح والوصول إلى الأسواق منصفة فيما يتعلق بالفرق بين معدلات التعريفات المربوطة والمطبقة في مختلف البلدان، فمن غير المعقول أن يتمكن أي بلد من الإفادة من اختلافاته العالية بين معدلات التعريفة الجمركية المطبقة والمقيدة، أو أن يكون له الحق في فرض تدابير وقائية خاصة ضد دولة نامية، لأنه انضم إلى منظمة التجارة العالمية في وقت مبكر عند تأسيس المنظمة وبالتالي كان لديه شروط دخول أفضل من تلك الجديدة التي انضمت لاحقًا.

فعلى سبيل المثال، وكما يوضح الرسم البياني رقم (1) أن أحد أهم نتائج انضمام الأردن الى منظمة التجارة العالمية على القطاع الزراعي هو زيادة مستوردات الأردن من المواد الزراعية والثروة الحيوانية مقارنة مع صادرات الأردن لنفس الفترة وهذا يدل على أن انضمام الأردن للمنظمة كان احد اسباب تحويل السوق الأردني الى سوق مستورد صافي للغذاء، كما حيث أشار تقرير تداعيات تحديث الأمن الغذائي الأردني لـ COVID 19 الصادر بتاريخ 2020 عن برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومجموعة والصندوق الدولي للتنمية الريفية الى أن الأردن يعتمد على نحو كبير على واردات الأغذية الأساسية، حيث يستورد ما قيمته 4 مليارات دولار من المنتجات الغذائية والزراعية ويعتمد على استيراد الحبوب بنسبة 98٪ (USDA,2022) . ما يخص الصادرات الزراعية فإن الرسم البياني (2) يوضح أن الأردن لم يستفد من فتح الأسواق الزراعية الخارجية وذلك لأن الشروط المطبقة من قبل الدول المتقدمة ما زالت تشكل عائقًا أمام الصادرات الأردنية وذلك لضعف القدرات المحلية والخاصة بالأمور اللوجستية من تعبئة وتدريج وتغليف وتبريد مما يؤدي الى إضعاف قدرة المصدرين الأردنيين من منافسة الدول المتقدمة في هذا المجال وخروج بعض المزارعين من العملية الإنتاجية بسبب عدم قدرتهم على تطوير إنتاجهم بسبب زيادة كلفة مدخلات الانتاج المدعومة نتيجة لتخفيض الدعم على الأعلاف، والمياه.

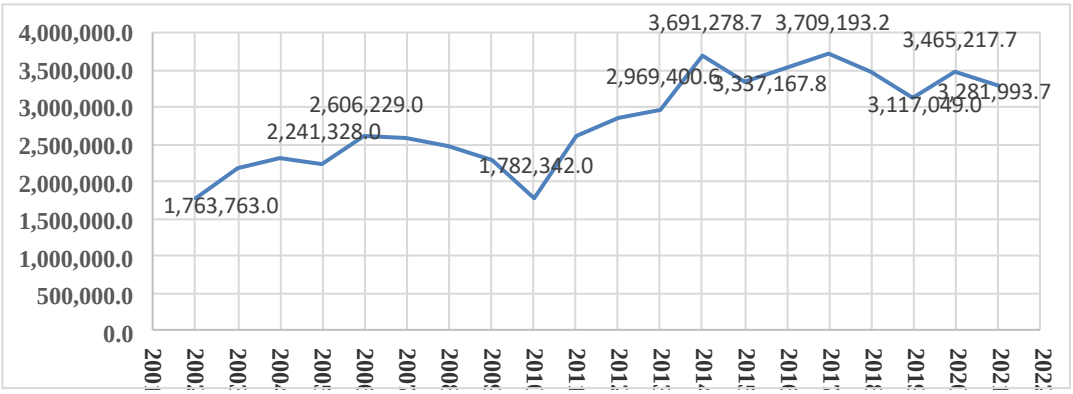

الشكل (1): كميات الواردات من السلع الغذائية (2002-2021) من إعداد الباحث، المصدر دائرة الإحصاءات العامة (2023)

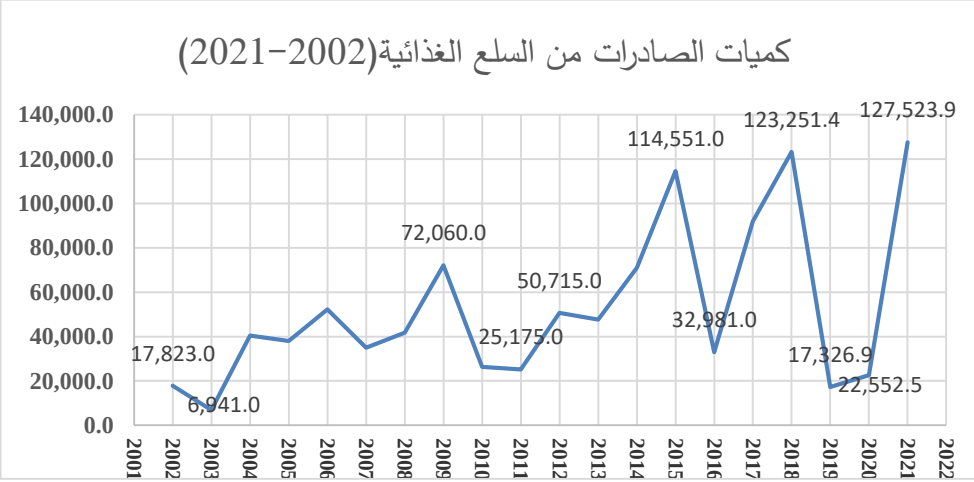

الشكل (2): كميات الصادرات والمعاد تصديرها من السلع الغذائية2002-2021 بالطن من إعداد الباحث، المصدردائرة الإحصاءات العامة (2023)تتضمن قائمة السلع الغذائية المذكورة في الشكل كل من" القمح والأرزوالشعيروالذرة الصفراء والحمص والعدس والبطاطا والسكر وزيت بذورعباد الشمس زيت الذرة والحليب الجاف كامل الدسم وخالي الدسم"

وبشكل عام يوضح الشكل رقم (1) والشكل رقم (2) أن أحد أهم نتائج انضمام الأردن الى منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد الأردني هو زيادة مستوردات الأردن مقارنة مع صادرات الأردن لنفس الفترة، وهذا يؤكد على أن انضمام الأردن للمنظمة كان أهم اسباب تحويل السوق الأردني الى سوق مستورد صافي للمنتجات الزراعية والغذائية بكافة أنواعها. وتشير البيانات الواردة في الشكل رقم (5) أن الأردن لم يستفد من فتح الأسواق الخارجية وذلك لأن الشروط المطبقة من قبل الدول المتقدمة ما زالت تشكل عائقًا أمام الصادرات الأردنية وذلك بسبب ضعف القدرات المحلية المتعلقة بالأمور اللوجستية وزيادة كلف مدخلات الإنتاج، الأمر الذي يضعف قدرة المصدرين الأردنيين من منافسة الدول المتقدمة بالإضافة الى خروج بعض المنتجين من العملية الإنتاجية. لقد شهد الميزان التجاري الأردني عجزا بلغ (1347.1-) مليون دينار في عام 1995 ليرتفع العجز في الميزان التجاري في عام 2000 وهو العام الذي انضم به الأردن لمنظمة التجارة العالمية إلى (1541.7-) مليون دينار، في حين وصل العجز في عام 2004 إلى (2395.1-) مليون دينار كما يوضح الجدول رقم (4) ويعود هذا الارتفاع الواضح في عجز الميزان التجاري إلى الالتزامات التي فرضتها منظمة التجارة العالمية على الأردن لتطبيق الشروط اللازمة للانضمام إلى هذه المنظمة كخفض للتعريفات الجمركية على البضائع، مما أدى إلى ارتفاع نسبة المستوردات مقارنة مع الصادرات الأردنية وهذا بدوره أدى إلى زيادة عجز الميزان التجاري الأردني وبشكل واضح بعد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية،وواصل عجز الميزان التجاري الأردني الارتفاع حيث بلغ عام 2014(8495.6-)مليون دينار(البنك المركزي الأردني، قاعدة البيانات الإحصائية - المؤشرات الرئيسية تاريخ الدخول 2023/2/4)

الجدول (1): الميزان التجاري للفترة من 1995-2022

السنة	الميزان التجاري - مليون دينار
1995	-1347.1
1996	-1753.4
1997	-1605.1
1998	-1434.5
1999	-1323.7
2000	-1541.7
2001	-1423
2002	-1227.1
2003	-1415.3
2004	-2395.1
2005	-3556.3
2006	-3584.7
2007	-4574.2
2008	-5084.4

السنة	الميزان التجاري - مليون دينار
2009	-4448.8
2010	-4823.8
2011	-6261.7
2012	-7486.6
2013	-8270.1
2014	-8495.6
2015	-7336.2
2016	-6807.3
2017	-7593.2
2018	-7314.5
2019	-6201.9
2020	-5103.7
2021	-6964.8

المصدر: البنك المركزي الأردني، قاعدة البيانات الإحصائية- المؤشرات الرئيسية (ميزان المدفوعات) تاريخ الدخول 2023/2/4

الجدول (2) قيم الصادرات والواردات خلال الاعوام من 1995-2022

السنة	المستوردات (الف دينار)	الصادرات الوطنية-(الف دينار)
1995	2590250	1004534
1996	3043556	1039801
1997	2908085	1067164
1998	2714374	1046382
1999	2635207	1051353
2000	3259404	1080817
2001	3453729	1352370
2002	3599160	1556748
2003	4072008	1675075
2004	5799241	2306626
2005	7442864	2570223
2006	8187725	2929310
2007	9722194	3183707
2008	12060895	4431113
2009	10107696	3579166
2010	11050126	4216948
2011	13440215	4805873
2012	14733749	4749570
2013	15667344	4805234
2014	16280189	5163029
2015	14537182	4797583
2016	13720374	4396513
2017	14553720	4504224
2018	14420027	4674706
2019	13610951	4995685
2020	12235421	5044110
2021	15295128	6038824

المصدر: البنك المركزي الأردني -البيانات الإحصائية-المؤشرات الرئيسية/ القطاع الخارجي، تاريخ الدخول 2023/2/4

المطلب الثالث: آثار انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية على الامن الغذائي الأردني (تو افر الغذاء - الانتاج الزراعي المحلي)

يوفر انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية الحصول على المنتجات المستوردة ومدخلات الإنتاج بأسعار منخفضه بسبب زيادة المنافسة، مما يؤدي الى زيادة الدخل نتيجة لتخفيض كلف الانتاج وحصول المستهلك على منتجات عالية الجودة وبأسعار معقولة والإفادة من المعاملة الجمركية التفضيلية التي يتمتع بها أعضاء المنظمة وبالتالي زيادة فرص تصدير المنتجات الزراعية وخاصة المنتجات التي تتمتع بميزة تفضيلية للتصدير مثل: القرنبيط، الفلفل الحلو والحار، الخيار ورب البندورة والملفوف، الشمام، الباذنجان، المندلينا، الكلمنتينا والبندورة. عكس بعض المنتجات المحلية التي يتوقع أن تواجه منافسة من مثيلاتها المستوردة: التين، الثوم، البطاطا، لحوم الدواجن، البيض، الاغنام والماعز. وكما تشير الاشكال (3) و(4) و(5) فان انتاج البطاطا والموز والتفاح لم يتأثر بانضمام الأردن الى منظمة التجارة العالمية على عكس ما كان متوقع وذلك بسبب اعتماد وزارة الزراعة الأردنية لنظام الكوتا والروزنامة الزراعية التي تهدف إلى حماية المنتج المحلي مثل البطاطا والتفاح والموز. وكما تقوم الحكومة بشراء القمح من المزارعين بأسعار مدعومة تزيد عن الأسعار العالمية ثلاث مرات في محولة للحفاظ على استمرار زراعة القمح.

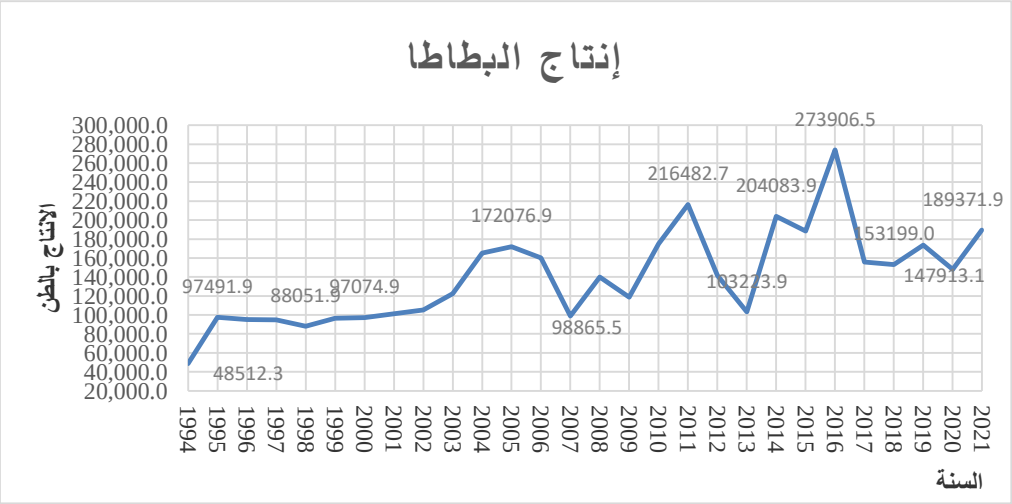

الشكل (3): انتاج البطاطا بالطن. من اعداد الباحث، المصدر دائرة الاحصاءات العامة،2023

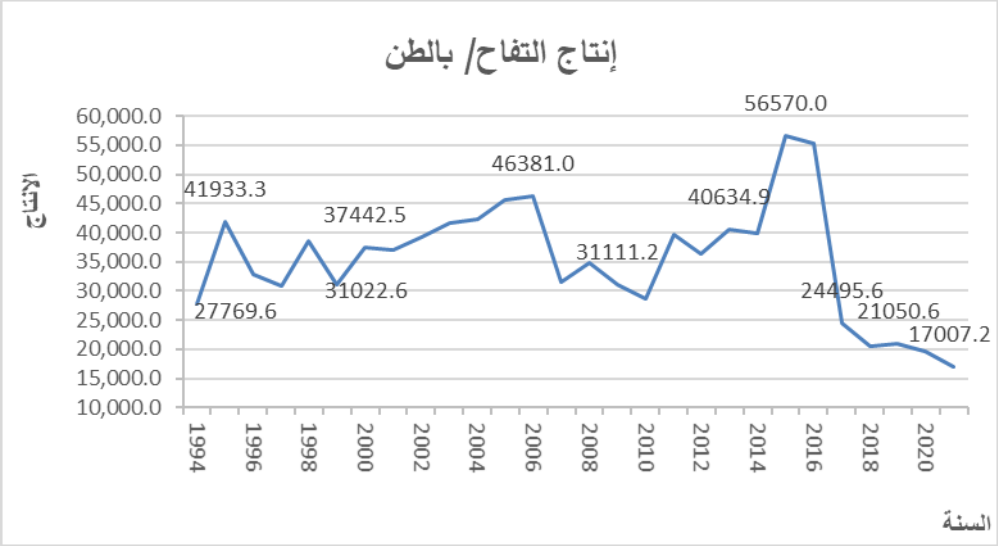

الشكل (4): انتاج التفاح بالطن. إعداد الباحث: المصدر دائرة الاحصاءات العامة،2023

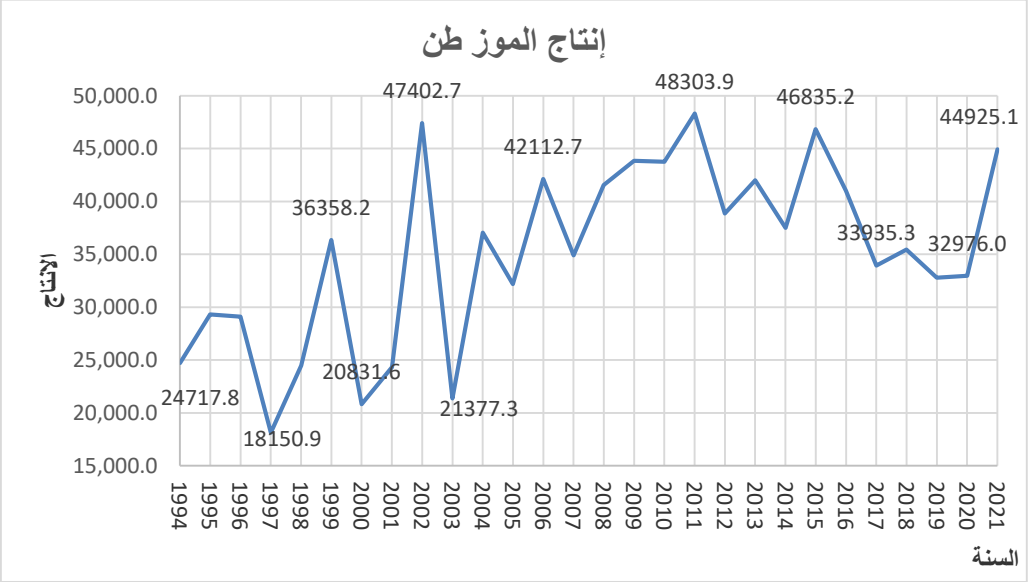

الشكل (5): انتاج الموزبالطن. الباحث: المصدردائرة الاحصاءات العامة،2023

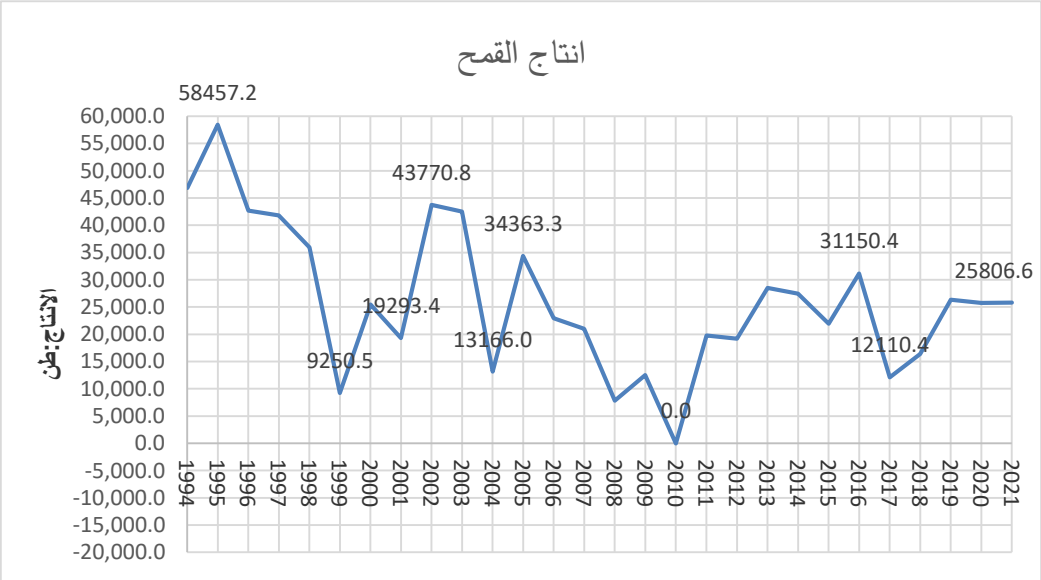

الشكل (6): انتاج القمح بالطن. من إعداد الباحث: المصدردائرة الاحصاءات العامة،2023

الخاتمة

من خلال ما تقدم توصلت الدراسة الى مجموعه من الاستنتاجات والتوصيات تتمثل فيما يلي:

النتائج

بعد ما يقارب من 22 عامًا من انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية في العام 2000، ما زال الأردن يواجه تحديات في النفاذ الى الاسواق العالمية ومشاكل في التكيف مع أحكام منظمة التجارة العالمية، ويعزى السبب الرئيسي في ذلك إلى عدم قدرة المنتجين المحليين الأردنيين على التكيف مع المنافسة الخارجية وذلك بسبب عدم القدرة على التكيف مع ضوابط وأحكام منظمة التجارة العالمية للنفاذ الى الاسواق لعدم القدرة على الإفادة من العديد من البنود المذكورة في اتفاقيات المنظمة ذات العلاقة بالقطاع الزراعي ولضعف القدرات المحلية المتعلقة بالخدمات اللوجستية من تعبئة وتدريج وتغليف وتبريد وبالتالي عدم قدرة المصدرين الأردنيين على منافسة الدول المتقدمة في هذا المجال؛ وعلى الرغم من إجراء الأردن للعديد من التغييرات على التشريعات القانونية لنظامه التجاري وبما يتوافق مع شروط ومتطلبات انضمامه لمنظمة التجارة العالمية (WTO) بهدف الوصول

بسهولة دون أي عوائق الى الاسواق العالمية؛ إلا أن الأردن اصبح سوق مفتوح للأسواق العالمية واصبح يعتمد على نحو كبير على واردات الأغذية الأساسية، حيث يستورد ما قيمته 4 مليارات دولار من المنتجات الغذائية والزراعية، ومستورد صافي لبعض السلع الغذائية مثل القمح والشعير والسكر والأرز والزيوت النباتية، حيث يستورد حوالي 98% من حاجاته من القمح والشعير (USDA,2022)، و100% من الأرز والسكر)دائرة الإحصاءات العامة،2023)، ولم يستطع النفاذ الى الاسواق العالمية (في حين أشار ممثل قطاع المواد الغذائية في غرفة تجارة الأردن رائد حمادة الى أن الأردن يستورد نحو 90 % من حاجاته من المواد الغذائية).

وقد تبين لنا من خلال الدراسة النتائج التالية:

1. أن أهم محاور الامن الغذائي والمتعلقة بتوافر الغذاء من خلال الانتاج المحلي الزراعي لم يتأثر من الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وذلك بسبب الإجراءات الحمائية المتخذة من قبل وزارة الزراعة التي تهدف الى ضمان حماية المنتج المحلي من المنافسة الأجنبية وأن الأهداف التي دفعت الأردن للانضمام لمنظمة التجارة العالمية التي هدفت اساسًا إلى السماح للمنتجات الأردنية من النفاذ الى اسواق 164 دولة بسهولة ودون عوائق لم تتحقق؛ والسبب يعزى الى عدم قدرة المنتجات الأردنية من المنافسة عالميًا لعدم توافر الخدمات اللوجستية والبنى التحتية الضرورية لإكساب المنتجات الأردنية الميزة التنافسية الضرورية للوصول لهذه الاسواق.
2. كان لانضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية آثار سلبية على الاقتصاد الأردني بسبب الغاء وتعديل بعض التشريعات القانونية والتعريفات الجمركية حيث سمحت التعديلات المذكورة اعلاه الى تسهيل نفاذ الشركات الاجنبية الى السوق الأردني وتحقيق فوائد من خلال زيادة هذه الشركات في حين ان الانتاج المحلي ما زال يعاني من عوائق فنية لا تسمح له بالنفاذ للأسواق الخارجية وذلك بسبب ضعف قدرته على التنافس عالميا ويعزى ذلك لضعف الامكانات اللوجستية المتاحة للمزارعين والتجار والمشغلين بالإضافة الى ضعف البنى التحتية وايضا بسبب الغاء برنامج دعم الصادرات.
3. انخفاض في عائدات الدولة من الرسوم الجمركية وتخفيض والتعريفات الجمركية أدى الى زيادة حدة المنافسة بين المنتج الأردني والمستورد لذلك لابد من تخفيض كلفة الانتاج أو تغيير النمط الزراعي أو استخدام تقنيات حديثة لزيادة الإنتاجية وخروج بعض المزارعين من العملية الإنتاجية بسبب عدم قدرتهم على تطوير إنتاجهم. نتيجة لزيادة كلفة مدخلات الانتاج نتيجة لخفض الدعم على الأعلاف، والمياه.
4. ان حماية الاصناف النباتية الجديدة وفقا لاتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية(TRIPS)، عملت الى زيادة سيطرة شركات كبرى على السوق فعلى سبيل المثال المواد الواردة في الاتفاقية والمتعلقة بالحماية في مجال البذور قد صيغت بطريقة تعطي الحق للشركات المتخصصة في انتاج البذور من خلال براءة الاختراع الواردة في الاتفاقية التي تتضمن حماية النبات بكافة اجزائه أي حرمان المزارعين من حق استعمال تلك البذور لمرة اخرى اذ تمنع احكام الاتفاقية المزارعين من الاحتفاظ بجزء من المحصول لزراعته في الموسم المقبل، بالإضافة الى منع تبادل البذور بين المزارعين اذ انه يترتب على المزارع دفع مقابل اضافي عند اعادة استخدام البذور في موسم زراعي اخر(ليندة، 2019).

التـوصيـات

- استخدام سياسات الصندوق الاخضر والصندوق الأصفر وهي فئات محددة في اتفاقية الزراعة لمنظمة التجارة العالمية (WTO) توفر تدابير سياسية معينة للدعم الزراعي، (فالصندوق الاصفر (الكهرماني) يشمل جميع تدابير الدعم المحلي التي تشوه الإنتاج والتجارة (مع بعض الاستثناءات) ولكن لا يزال مسموحًا بها في ظل ظروف معينة وهو كما ورد في المادة ٦ من اتفاقية الزراعة لمنظمة التجارة العالمية " جميع أشكال الدعم المحلي باستثناء تلك الموجودة في الصندوق الأزرق والصندوق الأخضر. وتشمل هذه التدابير دعم الأسعار، أو الإعانات المرتبطة مباشرة بكميات الإنتاج ". يمكن للبلدان تقديم الدعم لقطاعها الزراعي مع ضمان الامتثال لقواعد منظمة التجارة العالمية. تخضع تدابير الدعم الى الحد الأدنى من الدعم ويسمى "De minimis" وهو الحد المسموح به لكل من الدعم الخاص بالمنتج وغير الخاص بالمنتج وهي حصة من قيمة الإنتاج الزراعي وتبلغ للدول المتقدمة 5٪ و10٪ لمعظم البلدان النامية من قيمة الإنتاج الزراعي. أما لصندوق الاخضر جرى تعريفه في الملحق 2 من اتفاقية الزراعة، وهو غير خاضع للالتزام بالتخفيض ويتضمن برامج الخدمات الحكومية والمتعلقة بتزويد خدمات ومنافع للزراعة أو المجتمعات الريفية وتتضمن الخدمات العامة: البحث، مكافحة الآفات والأمراض وخدمات التدريب، الإرشاد والاستشارات وخدمات الفحص والتفتيش وخدمات التسويق والترويج، والبنية التحتية؛ والمخزون الحكومي لغايات الأمن الغذائي؛ ومساعدات الغذاء المحلي. المدفوعات المباشرة للمنتجين دون أن يكون لها أي تأثير على المنتجين من حيث زيادة أو تقليل إنتاجهم وتتضمن دعم الدخل غير المرتبط بالإنتاج أو الأسعار وبرامج التأمين الزراعي وبرامج الإغاثة في حالة الكوارث الطبيعية وبرامج تقاعد المنتجين وبرامج الإعانة لأقاليم جغرافية محددة أقل تطورًا والمدفوعات الخاصة بالبرامج البيئية.) المتعلق بالبرامج الانمائية وذلك لزيادة الانتاجية باستخدام أساليب تكنولوجية متطورة وارشاد المزارعين حول البدائل المتاحة وفرص الانتاج المتوفرة وتوفير معلومات عن الاسواق المحلية والخارجية.
- زيادة كفاءة السوق المحلي ووسائط النقل واستخدام المواصفات القياسية المعتمدة في تعبئة وتدريج المنتجات الزراعية المصدرة وتحسين البنية

التحتية والادارية للقطاع الزراعي بما يحقق شروط الدول الخاصة باستيراد المنتجات الزراعية وفقا لأحكام اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وذلك لتسهيل انسياب السلع الزراعية الأردنية للأسواق العالمية.

- التوعية بأهمية التكاثف والتعاون لتوحيد الجهود الرامية لتحسين فرص النفاذ الى الاسواق العالمية لتحقيق الهدف من الانضمام لمنظمة التجارة العالمية والإفادة من التسهيلات التي تضمنتها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وانعكاس آثارها الايجابية على ايرادات المزارعين والمشغلين والتجار بالإضافة لتحسين ايرادات الدولة نتيجة لفتح الاسواق.
- يجب على الجهات المعنية بالقطاع الزراعي تنظيم ورش عمل وندوات ومؤتمرات لأصحاب المصلحة في القطاع الزراعي من تجار ومزارعين ومشغلين لشرح أحكام اتفاقيات منظمة التجارة العالمية والآثار التي ترتبت على التشريعات الأردنية من الغاء واستحداث لقوانين وذلك بهدف الموائمة مع احكام اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وما ترتب عليها من التزامات وحقوق للعاملين في القطاع الزرعي اذ يلاحظ انه ولغاية الان لا يوجد وعي بهذه الحقوق والالتزامات.
- على الدولة تحسين البنية التحتية والادارية للقطاع الزراعي وتمكين القطاع الخاص بما يحقق شروط الدول المستوردة وفقا لأحكام اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وذلك لتسهيل انسياب السلع للأسواق العالمية.

المصادر والمراجع

الكتب والمجلات والدوريات

أبو عيدة، ع. (2014)، منظمة التجارة العالمية وتحرير تجارة الخدمات: التطورات والانعكاسات على الدول النامية. *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية*: الجامعة الإسلامية بغزة - شئون البحث العلمي والدراسات العليا، 22(1): 295 – 331.

حامد، أ.، والمنصور، م (2018). أثر منظمة التجارة العالمية في سيادة الدولة. *منشورات مجلة دفاتر* قانونية - *سلسلة دفاتر إدارية*، 6: 37-63.

الحرازي، ش. (2005). تأثير تحرير التجارة العالمية على الدول النامية مع الإشارة بصفة خاصة الى الدول العربية. *آفاق اقتصادية*، 26(89): 102 – 131.

الخشروم، ع. (2002). أثر انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية (WTO) في تشريعات الملكية الصناعية والتجارية الأردنية. *مجلة الحقوق*، جامعة الكويت، 26،(2): 265-326.

خير الدين، ب. وخوني، ر. (2014). المنظمة العالمية للتجارة كمنتدى للحوكمة العالمية: كيف تساهم المنظمة في إرساء وتعزيز الشفافية والحوكمة في التجارة الدولية؟ *مجلة الندوة للدراسات القانونية*. 2، 2-16.

زهير، نويوة (2018). *سيادة الدول في ظل المنظمة العالمية للتجارة*، جامعة محمد بوضياف المسيلة.

عبد الحميد، ع (2003). *النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر*. (ط 1). القاهرة. مجموعة النيل العربية.

عرفة، ع. (1999). *المنظمات الدولية والإقليمية*. (ط 2). ليبيا. الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان.

علي، م، وسلمان، ب (2016). دور السياسات التجارية في إطار الاندماج التجاري العالمي. الأردن حالة دراسية للمدة 1989-2014. *مجلة الادارة والاقتصاد*، 39(108): 28-42.

الغزاوي، ك (2019). *تحرير التجارة الخارجية واثارها على اقتصادات الدول النامية على نحو عام والعراق خاصة*.

قرارية، ف (2014). الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة: رهانات وآفاق. *التكامل الاقتصادي*، 2014(2): 66-84. https://search.emarefa.net/detail/BIM-774758

القوانين

قانون حماية الاصناف النباتية الجديدة لسنة 2000 رقم 24، القسطاس.

قانون الزراعة رقم (13) لسنة 2015 وتعديلاته , القسطاس.

قانون الزراعة رقم 20 لسنة 1973 (قانون الزراعة لسنة 1973) وتعديلاته , القسطاس.

نظام تسجيل الاصناف النباتية الجديدة رقم 76 لسنة 2002 , القسطاس.

الابحاث المنشورة والاطروحات

بكراوي، س، وصالح، ح (2005). ***الآثار المترتبة على انضمام الدول النامية لمنظمة التجارة العالمية: دراسة حالة عن السودان والصين*** **(رسالة ماجستير غير منشورة)**. جامعة أم درمان الاسلامية، الخرطوم. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/695936 .

الخطاطبة، ل. (2011). *قضايا منظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على الأردن والدول العربية*، الجامعة الأردنية، الأردن.

ليندة، ر. (2019). *تحديات البراءات الدوائية والنباتية في ضوء اتفاقية تريبس*. أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة (الحاج لخضر)، الجزائر.
الجليلي، ه. (2006). *الحماية القانونية للأصناف النباتية الجديدة "دراسة مقارنة*. مركز الدراسات المستقبلية، 16: 167-115.
بكراوي، س. وصالح، ح. (2005). *الآثار المترتبة على انضمام الدول النامية لمنظمة التجارة العالمية: دراسة حالة عن السودان والصين* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة أم درمان الاسلامية، الخرطوم. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/695936.

مـــو اقـع انترنـــت

منظمة التجارة العالمية، جولة أورغواي. تاريخ الدخول 2023/1/24
وزارة الزراعة الأردنية moa.gov.jo
بروتوكول انضمام المملكة الأردنية الهاشمية إلى اتفاقية مراكش المؤسسة لمنظمة التجارة العالمية ان منظمة التجارة العالمية، قانون تصديق انضمام المملكة الأردنية الهاشمية الى منظمة التجارة العالمية لسنة 2000
وزارة الصناعة والتجارة والتموين الأردنية/https://www.mit.gov.jo
تقرير فريق العمل عن انضمام المملكة الأردنية الهاشمية الى منظمة التجارة العالمية
https://www.mit.gov.jo/EBV4.0/Root_Storage/AR/EB_List_Page/1 .العمل_مجموعة_تقريرpdf
الجزيرة (2004). انتقادات ضد منظمة التجارة العالمية
https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/869f623c-c071-450a-a3a8-fb69325e32ef
صحيفة الرأي(2017) . الأردن ومنظمة التجارة العالمية!.
دائرة الإحصاءات العامة www.DOS.JO
البنك المركزي الأردني (https://statisticaldb.cbj.gov.jo)
البنك الدولي (2023 تاريخ الدخول). World Bank Country and Lending Groups – World Bank Data Help Desk
منظمة التجارة العالمية، (تاريخ الدخول 2023)."WTO | Agriculture - explanation of the agreement - export competition/subsidies". موقع منظمة التجارة العالمية
منظمة التجارة العالمية، (تاريخ الدخول 2023)." **WTO | Agriculture - explanation of the agreement - market access**موقع منظمة التجارة العالمية.
وكالة الانباء الأردنية - بترا- (2022). حمادة: تراجع أسعار الغذاء عالميا بدأ ينعكس على السوق المحلية. https://www.petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=23495&lang=ar&name=economic_news

References

Erokhin, V., Ivolga, A., & Heijman, W. J. M. (2014). Trade liberalization and state support of agriculture: effects for developing countries. *Agricultural economics*, 60(11), 524-537.

Haynes, J., Hough, P., Malik, S., & Pettiford, L. (2013). *World politics: International relations and globalization in the 21st century*. Routledge.

Hoekman, B. M., Ng, F., & Olarreaga, M. (2002). Reducing agricultural tariffs versus domestic support: What's more important for developing countries? (Vol. 3576). World Bank Publications. Nikoloz PARJANADZE, Globalisation Theories and Their Effect on Education, *IBSU Scientific Journal 2009*, 2(3), 77-88.

United States Department of Agriculture (2022). Report Name: Grain and Feed Annual. Report Number: JO2022-0002.https://www.fas.usda.gov/data/jordan-grain-and-feed-annual-7

WFP, FAO, IFAD, World Bank (2020). Jordan Food Security Update: Implications of COVID19 (II edition). https://docs.wfp.org/api/documents/WFP-0000119472/download/

World Trade Organization ,Agreement on Agriculture. WTO | official documents and legal texts, WTO | Agriculture - explanation of the agreement - market access , WTO | Agriculture - explanation of the agreement - domestic support ,WTO | Agriculture - explanation of the agreement - export competition/subsidies